ما فاتَ من أمالي السُّهَيلِيِّ (٥٨١هـ)
مَسألَةُ (خُروج اللَفْظِ عَن أصلِه لما دَخَلَهُ مِن المَعنى في ضِمنِه)
دِراسَةٌ وتَحقيق

الأستاذ المساعد الدكتور
كيان أحمد حازم
جامعة بغداد – كلية الآداب

الدكتورة
سلاف مصطفى كامل
الجامعة العراقية – كلية الآداب

A missing text from Amali Al-Suhaili The issue entitled
(Deviation of the term from its origin because of the meaning implicated in it)

Assistant Professor
kian ahmad hazim

Dr.
Soulaf Mostafa Kamel

ملخص البحث

يُعَدُّ أَبو القاسِمِ السُّهَيلِيُّ مِن عُلَماءِ أُمَّتِنا الأَفذاذِ الذينَ تَعَدَّدَت اهتِماماتُهُم العِلمِيَّةُ وتَنَوَّعَتْ مَلَكاتُهُم التَّصنيفِيَّةُ. عَلى أَنَّهُ عُرِفَ، أَكثَرَ ما عُرِفَ، بِأَنَّهُ اللُّغَوِيُّ النَّحوِيُّ الذي لَهُ آراؤُهُ المُمَيَّزَةُ ومُناظَراتُهُ لِمُخالِفِيهِ في القَرنِ السّادِسِ الهِجرِيِّ ولِسابِقِيهِم ورُدودُهُ عَلَيهِم. وقَد نُشِرَ تُراثُ السُّهَيلِيِّ اللُّغَوِيُّ والنَّحوِيُّ الذي عَثَرَ عَلَيهِ الدّارِسونَ، ولَم نَقِفْ في كَلامِ أَحَدٍ مِنهُم عَلى أَنَّ مِن هذا التُّراثِ ما لا يَزالُ مَخطوطًا يَنتَظِرُ مَن يَنفُضُ عَنهُ غُبارَ القُرونِ، بَل كُلُّ ما وَقَفْنا عَلَيهِ أَنَّ لِلسُّهَيلِيِّ تُراثًا مَفقودًا عَدَتْ عَلَيهِ عَوادي الزَّمَنِ، فضاعَ مَعَ ما ضاعَ مِن نَفائسِ التُّراثِ العربيِّ والإسلاميِّ. وها نَحنُ أُولاءِ اليَومَ نُميطُ اللِثامَ عَن مَسأَلَةٍ مَخطوطَةٍ نَفيسَةٍ مِن التُّراثِ اللُّغَوِيِّ لِلسُّهَيلِيِّ، وهيَ تُعَدُّ فَتحًا جَديدًا في بابِها؛ إذ إنَّها مُحاوَلَةٌ مُتَفَرِّدَةٌ في تاريخِ التَّأليفِ في العَرَبِيَّةِ، بِحَسَبِ مَبلَغِنا مِن العِلمِ، لِشُمولِها قِسمَي الصِّيَغِ الصَّرفِيَّةِ والتَّراكيبِ النَّحويَّةِ مَعًا بِتَناوُلِ (التَّضمين) لأَمثِلَتِهما. وقَد تضَمَّنَ عَمَلُنا مُقَدِّمَةً تُبَيِّنُ مُلابَساتِ العُثورِ عَلى المَخطوطِ المُشتَمِلِ عَلى المسأَلَةِ، وتَلَتْها دِراسَةٌ مُفَصَّلَةٌ لِمَوضوعِ هذهِ المسأَلَةِ، فَوَصفٌ لِلمَخطوطِ وإثباتٌ لِنِسبَةِ المسأَلَةِ إلى السُّهَيلِيِّ وبَيانٌ لِلإجراءاتِ التي اتَّخَذْناها في تَحقيقِ المخطوطِ، وأَعقَبَ ذلكَ نُبذَةٌ عَن سيرَةِ السُّهَيلِيِّ الذّاتيَّةِ والعِلميَّةِ، ثُمَّ جاءَ بَعدَ ذلكَ النَّصُّ المُحَقَّقُ، وانتَهَتِ الدِّراسَةُ بِمَسرَدِ مَصادِرِ الدِّراسَةِ ومَراجِعِها.

Abstract

Al-Suhaili is considered one of the great Arab scholars with varying concerns and authorship fields. However, he is best known as a linguist and grammarian who has his distinctive views and responses to his opponents. His known linguistic and grammatical heritage has been published, and not a word has been said concerning the existence of a manuscript ascribed to Al-Suhaili that is waiting for someone to edit and publish it. So, here we are, editing this valuable missing manuscript, which we consider a ground breaking event in its field and in the history of authorship in Arabic language linguistics in that it makes possible for implication to be related to both morphological formula and syntactic compositions. Our work contains an introduction that elucidates the circumstances of our finding the manuscript, a description of it and a demonstration of its authenticity, a detailed account of the procedures of our work on the manuscript, a brief biography of Al-Suhaili, the edited text, and finally an index of the references used in the study.

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم

أُتيحَ لَنا قَبلَ نَحوِ عَشرِ سَنَواتٍ السَّفَرُ إلى دِمَشقَ والإقامَةُ فيها مُدَّةً تَقرُبُ مِن عامٍ، تَعَرَّفْنا فيها مَكتَبَةَ الأَسَد الوَطَنِيَّةَ واطَّلَعْنا على ما تَحوي مِن نَفائسِ المَطبوعاتِ ودَخائرِ المَخطوطاتِ. وإن نَنْسَ لا نَنْسَ يَومًا كُنّا نُقَلِّبُ فيهِ بِطاقاتِ العُنواناتِ في قِسمِ المَخطوطاتِ في تِلكَ المكتَبَةِ العامِرَةِ، فوَقَعَتْ أَعيُنُنا في إحداها عَلى اسمِ السُّهَيلِيِّ، فنَظَرْنا في عُنوانِ المَخطوطِ فإذا هوَ (أَمالي السُّهَيلِيّ)، فلَم نَنشَطْ لِلنَّظَرِ في المَخطوطِ ومُطالَعَةِ ما فيهِ ولا سِيَّما حينَ قَرَأْنا في ما دُوِّنَ مِن مَعلوماتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ أَنَّهُ يَبدَأُ بِقَولِ المُؤَلِّفِ: "مسألة في ما لا ينصرف: زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين"؛ إذ كُنّا نَستَحضِرُ جَيِّدًا أَنَّ هذهِ نَفسَها هيَ بِدايَةُ كِتاب (أَمالي السُّهَيلِيّ) الذي حَقَّقَهُ الدُّكتور محمَّد إبراهيم البنّا ونُشِرَ مُنذُ عُقودٍ خَلَتْ، فلَم يُثِرْ فينا المَخطوطُ مَزيدَ رَغبَةٍ في المُضِيِّ في تَعَرُّفِ ما فيهِ.

ومَضَتِ الأَيّامُ، ونَحنُ نَستَشعِرُ إلحاحًا خَفِيًّا في أَنفُسِنا، لا نَفهَمُ دَوافِعَهُ وأَسبابَهُ، يَدعونا إلى أَن نُطالِعَ ما في ذلكَ المَخطوطِ، حَتّى أَتى يَومٌ وَجَدْنا أَنفُسَنا فيهِ مَسوقَيْنِ إلى قِسمِ المَخطوطاتِ لِنَطلُبَ مِن مُوَظَّفيهِ السَّماحَ لَنا بِالنَّظَرِ في المَخطوطِ المذكورِ. فجَلَبوا لَنا المخطوطَ مَحفوظًا في صورَةٍ فيلم يَشتَمِلُ عَلى عددٍ مِن الصُّوَرِ المُصَغَّرَةِ، فشَرَعْنا نُقَلِّبُ صُوَرَهُ بَعدَ وَضعِ الفيلم في جهازٍ لِعَرضِ الصُّوَر، ومَضَيْنا في ذلكَ عَلى الرَّغمِ مِن أَنَّ كُلَّ ما كانَ يُطالِعُنا في المَخطوطِ مِن أَوَّلِ صَفحَةٍ فيهِ إلى أَن جاوَزْنا عَدَدًا لا بَأسَ بِهِ مِن صَفَحاتِهِ كانَ مُطابِقًا لِما جاءَ في الكِتابِ الذي حَقَّقَهُ الدُّكتور البنّا. ولَسْنا نَدري، إلى ساعَتِنا هذهِ، ما سَبَبُ الفُضولِ الذي دَفَعَنا إلى مُواصَلَةِ تَقليبِ صَفَحاتِ المَخطوطِ إلى أَن بَلَغْنا صَفحَةً وَقَفْنا عِندَها وقفَةً طَويلَةً، فقَد وَجَدْنا فيها ابتِداءَ مَسأَلَةٍ لا نَذكُرُ أَنّا كُنّا قَد قَرَأْناها في (أَمالي السُّهَيلِيّ) المطبوعَةِ. وعَلى الرَّغمِ مِن ثِقَتِنا بِذاكِرَتِنا وبِمَعرِفَتِنا الدَّقيقَةِ لِما يَحويهِ الكِتابُ المَطبوعُ مِن المسائلِ لِكَثرَةِ مُعايَشَتِنا مُؤَلَّفاتِ السُّهَيلِيِّ وطولِ إلفِنا لَها، اتَّهَمْنا أَنفُسَنا ودَهَبْنا إلى قِسمِ المَطبوعاتِ لِنَطلُبَ نُسخَةً مِن (أَمالي السُّهَيلِيّ) المطبوعَةِ. فجيءَ بِها إلَينا، وعُدْنا أَدراجَنا إلى قِسمِ المَخطوطاتِ، يَدفَعُنا هاجِسٌ خَفِيٌّ لا نَحدسُ كُنهَهُ، وطَفِقْنا نُقارِنُ بينَ ما جاءَ في المَطبوعِ وما يَتَضَمَّنُهُ المخطوطُ، فتَبَيَّنَ لَنا صِدقُ ما اعتَقَدْناهُ مِن تَطابُقِهِما في ما جاءَ فيهِما إلى مَوضِعِ ابتِداءِ المسأَلَةِ المذكورَةِ آنِفًا، ففي الصَّفحَةِ الخَمسينَ مِن المَطبوعِ نَجِدُ الآتيَ: "فاقتَصَرَ أَكثَرُهُم على (بَلى) المُقتَضِيَةِ لِلإضرابِ عَن

النَّفي، فلا يَبقى إلّا الإيجاب، وهذا عَجَبٌ مِن التَّعليلِ عُجاب"، وهو ما انتَهَتْ بِهِ المَسأَلَةُ الثّالِثَةُ مِن الأَمالي التي ابتَدَأَتْ في الصَّفحَةِ الرّابِعَةِ والأَربَعِينَ مِن المَطبوعِ، وعُنوانُها (في الجَوابِ بِـ(بَلى) و(نَعَم)). أَمّا بَعدَ انتِهاءِ هذهِ المسأَلَةِ، فيَفتَرِقُ المَطبوعُ والمَخطوطُ؛ فأَمّا المَطبوعُ فيَشرَعُ في مَسأَلَةٍ جَديدَةٍ هِيَ المسأَلَةُ الرّابِعَةُ، وعُنوانُها (في إعرابِ قَولِ ابنِ عَبّاسٍ: جَمْعَهُ لَهُ صَدْرُكَ، تَفسيرًا لِقَولِهِ تَعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ**﴾)؛ وأَمّا المَخطوطُ فيَجبَهُنا بِمَسأَلَةٍ أُخرى بِدايَتُها: "مسألة: ومما خرج اللفظ فيه عن أصله لما دخله من المعنى في ضمنه". وقَد تَبَيَّنَ لَنا، بِما لا يَقبَلُ الشَّكَّ، أَن لا وُجودَ لِهذهِ المسأَلَةِ في الكِتابِ المَطبوعِ، بَل في جَميعِ ما طُبِعَ مِن تُراثِ السُّهَيلِيِّ، وتَأَكَّدَ ذلِكَ لَدَينا بَعدَ البَحثِ والتَّنقيبِ والاستِقصاءِ. فعَظُمَ في أَنفُسِنا قَدْرُ ما أَوقَعَنا اللهُ عَلَيهِ، وزادَهُ قَدْرًا لَدَينا ما تَبَيَّنَ لَنا مِن بَعدُ مِن أَنَّ المسأَلَةَ المَعْنِيَّةَ، على قِصَرِها وإيجازِها، تُعَدُّ فَتحًا جَديدًا في الدَّرسِ اللُغَويِّ؛ لأَنَّها تُقَدِّمُ نَظَرِيَّةً جَديدَةً لِتَفسيرِ مَجموعَةِ ظَواهِرَ في اللُغَةِ. فالحَمدُ لِلّهِ الذي سَخَّرَنا لِلكَشفِ عَن هذهِ المَسأَلَةِ التي ظَلَّتْ مَحجوبَةً عَن النّاسِ مُنذُ أَن أَملاها صاحِبُها، والحَمدُ لِلّهِ الذي أَجرى عَلى أَيدينا إخراجَها لِلنّاسِ لِيَنتَفِعوا بِها ويُفيدوا مِنها، ونَسأَلُهُ تَعالى أَن يَجعَلَها مِن العِلمِ الذي يَنتَفِعُ بِهِ واضِعُهُ وناقِلُهُ في الحَياةِ وبَعدَ المَماتِ.

مَوضوعُ المَسأَلَةِ

إذا أَرَدْنا أَن نَتَبَيَّنَ مَوقِعَ الأُطروحَةِ المُبتَكَرَةِ التي قَدَّمَها السُّهَيلِيُّ في المسأَلَةِ التي بينَ أَيدينا، فلا بُدَّ لَنا مِن وَضعِها في سِياقِها التّاريخِيِّ التَّطَوُّرِيِّ؛ فنَستَقرِيَ أُطروحاتِ مَن سَبَقَهُ بِحَسَبِ تَسَلسُلِها الزَّمَنِيِّ، ثُمَّ نُعَرِّجَ عَلى أَهَمِّ ما جادَتْ بِهِ قَرائحُ مَن لَحِقَهُ، فعِندَئذٍ تُمَكِّنُنا المُوازَنَةُ والمُقارَنَةُ مِن تَبَيُّنِ مَناحي الإبداعِ في الفِكرِ اللُغَويِّ لَدَيهِ.

فَنَقولُ ابتِداءً إنَّ السُّهَيلِيَّ قَد قَدَّمَ في هذهِ المسأَلَةِ تَفسيرًا لِظاهِرَةٍ ذَكَرَ جانِبًا مِنها جَمعٌ مِن العُلَماءِ قَبلَهُ وبَعدَهُ بِأَسماءٍ ومُصطَلَحاتٍ مُختَلِفَةٍ. إذ أَشارَ إلى ذلكَ الفَرّاءُ (٢٠٧هـ) مُستَعمِلًا مُصطَلَحَ (خُروج المَفعول عَلى فاعِل)، فقالَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿**لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾ (هود: ٤٣): "لَو جَعَلْتَ (العاصِم) في تَأويلِ (مَعصوم) كأَنَّكَ قُلْتَ: لا مَعصومَ اليَومَ مِن أَمرِ اللهِ، لَجازَ رَفعُ (مَن). ولا تُنكِرَنَّ أَن يَخرُجَ (المَفعولُ) عَلى (فاعِل)؛ أَلا تَرى قَولَهُ: ﴿**مِن مَّاءٍ دَافِقٍ**﴾ (الطّارق: ٦)، فمَعناهُ، واللهُ أَعلَمُ، مَدفوقٌ، وقَولَهُ: ﴿**فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾ (الحاقَّة: ٢١، والقارعة: ٧)، مَعناها: مَرضِيَّة"[(١)].

ولَم يَخرُجْ أَبو عُبَيدَةَ مَعمَرُ بنُ المُثَنّى (٢١٠ه) عَن هذا التَّوجيهِ عِندَ كَلامِهِ عَلى قَولِهِ تَعالى: ﴿**وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا**﴾ (يونس: ٦٧)، إذ ذَكَرَ أَنَّ العَرَبَ وَضَعوا أَشياءَ مِن كَلامِهِم عَلى (فاعِل)، في حينِ أَنَّ المعنى عَلى (مَفعول)؛ لأَنَّهُ ظَرفٌ يَفعَلُ فيهِ غَيرُهُ، ف(النَّهارُ) لا يُبصِرُ بَل يُبصِرُ فيهِ الذي يَنظُرُ، ومِثلُ ذلكَ يُقالُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿**فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾[٢].

وعَرَّجَ الأَخفَشُ الأَوسَطُ (٢١٥ه) عَلى المسأَلَةِ في كَلامِهِ على قَولِهِ تَعالى: ﴿**لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾، بَيدَ أَنَّهُ جَوَّزَ أَن يَكونَ المَعنى فيها: لا ذا عِصمَةٍ، أَي: لا مَعصومَ[٣]، وسَنَجِدُ تَفصيلَ القَولِ في هذا التَّوجيهِ عِندَ بَعضِ اللاحِقِينَ.

ونَجِدُ ابنَ قُتَيبَةَ (٢٧٦ه) يُرَدِّدُ ما جاءَ عِندَ سابِقِيهِ بِشَأنِ هذهِ المسأَلَةِ مِن مَجيءِ (المَفعول) على لَفظِ (الفاعِل)، والعَكسِ[٤].

وانتَقَدَ ابنُ جِنّي (٣٩٢ه) تَفسيرَ أَهلِ اللُغَةِ تِلكَ المواضِعَ بِالحَملِ على المعنى، حَتّى قالوا في قَولِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿**مِن مَّاءٍ دَافِقٍ**﴾: إنَّه بمعنى (مَدفوق), فذَكَرَ أَنَّ هذا وإن كانَ هوَ مَعناهُ فإنَّ طَريقَ الصَّنعَةِ فيهِ عِندَهُ أَنَّهُ ذو دَفقٍ، وكذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿**لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾، أَي: لا ذا عِصمَةٍ، وذو العِصمَةِ يَكونُ مَفعولًا كما يَكونُ فاعِلًا، فلِذلِكَ قيلَ: إنَّ مَعناهُ: لا مَعصومَ، وهوَ التَّفسيرُ الذي كُنّا قَد وَجَدْنا إرهاصَهُ عِندَ أَبي عُبَيدَةَ مِن قَبلُ. وعَلى ذلكَ، عِندَ ابنِ جِنّي، عامَّةُ بابِ (طاهِر) و(طالِق)، فهيَ أَلفاظٌ لَيسَتْ جارِيَةً عَلى الفِعل؛ لأَنَّها لَو جَرَتْ عَلَيهِ لَلَزِمَ إلحاقُها تاءَ التَّأنيثِ كما لَحِقَت الفِعلَ. وعَلى هذا أَيضًا، عِندَهُ، قَولُ اللهِ تَعالى: ﴿**فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾ (الحاقَّة: ٢١)، أَي: ذاتِ رِضًا، فلِذلكَ صارَتْ بِمَعنى (مَرْضِيَّة)، ولَو جاءَتْ مُذَكَّرَةً لَكانَتْ كَبابِ (حامِل) و(طاهِر). ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ يَنبَغي أَن يُعلَمَ أَنَّ هذهِ التّاءَ في (راضِيَة) لَيسَت التّاءَ التي يَخرُجُ بها اسمُ الفاعِلِ عَلى التَّأنيثِ لِتَأنيثِ الفِعلِ مِن لَفظِهِ؛ لأَنَّها لَو كانَت تِلكَ لَفَسَدَ القَولُ، فإنَّهُ لا يُقالُ: رَضِيَتِ العِيشَةُ، وإذا لَم تَكُنْ إيّاها وَجَبَ أَن تَكونَ التي لِلمُبالَغَةِ[٥].

وهذا الذي ذَكَرَهُ ابنُ جِنّي يَعني أَنَّهُ حَمَلَ صيغَةَ (فاعِل) عَلى إرادَةِ النَّسَبِ، وقَد تَمَحَّلَ لِتَعليلِ وُجودِ التّاءِ في (راضِيَة)، إذ إنَّ ما كانَ عَلى النَّسَبِ يَستَوي فيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ

ولَم يَرِدْ بِالتّاءِ إلّا عَلى إرادَةِ الفِعلِ، كقَولِهِم: رَجُلٌ عاشِقٌ وامرَأَةٌ عاشِقٌ، ومِثلُهُ (حاسِرٌ)[٦]، وما كانَتِ التّاءُ فيهِ لِلمُبالَغَةِ يُستَعمَلُ لِلمُذَكَّرِ أَيضًا، فوَجَبَ أَن يوجَدَ في الاستِعمالِ: عَيْشٌ راضِيَةٌ، ولا قائلَ بِهِ. لكِنَّهُ، عَلى أَيَّةِ حالٍ، يَرى أَنَّ المعنى تَضَمَّنَ صيغَتَي (فاعِل) و(مَفعول) مَعًا.

وذَكَرَ المسأَلَةَ أَيضًا ابنُ فارِسٍ (٣٩٥ه) في (باب المَفعول يَأتي بِلَفظِ الفاعِلِ)، والعَكسِ[٧]، إلّا أَنَّهُ جَنَحَ في مَوضِعٍ آخَرَ إلى استِعمالِ مُصطَلَحِ (التَّعويض) في بابٍ خَصَّصَهُ لِسُنَنِ العَرَبِ في إقامَةِ الكَلِمَةِ مُقامَ الكَلِمَةِ[٨].

وأَورَدَ شُرّاحُ (فَصيح ثَعلَب)، كأَبي مَنصورِ بنِ الجَبّانِ (تُوُفِّيَ بَعدَ عامِ ٤١٦ه)[٩] وأَبي سَهلٍ الهَرَويِّ (٤٣٣ه)[١٠] وابنِ هِشامٍ اللَخمِيِّ (٥٧٧ه)[١١]، بَعضَ أَمثِلَةِ مَجيءِ المصدَرِ بمعنى اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ في بابِ (ما جاءَ وَصفًا مِن المصادِرِ).

وعِندَ الكَلامِ عَلى قَولِهِ تَعالى: ﴿**لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾، ذَكَرَ الرّاغِبُ الأَصفَهانِيُّ (تُوُفِّيَ في نَحوِ عامِ ٤٢٥ه) أَنَّ مَن قالَ إنَّ مَعناهُ (مَعصوم) لا يَعني أَنَّ (العاصِم) بِمَعنى (المَعصوم)، بَل إنَّ ذلكَ تَنبيهٌ مِنهُ عَلى المَقصودِ، وهوَ أَنَّ (العاصِم) و(المَعصوم) يَتَلازَمان، فأَيُّهُما حَصَلَ حَصَلَ مَعَهُ الآخَرُ[١٢].

أَمّا أَبو مَنصورٍ الثَّعالِبِيُّ (٤٢٩ه)، ففَضَّلَ في تَوجيهِ المسأَلَةِ الرُّكونَ إلى التَّفسيرِ التَّقليدِيِّ المَأثورِ عَن جَمعٍ مِن السّابِقِينَ، وهوَ مَجيءُ (المَفعول) بِلَفظِ (الفاعِل)، والعَكسِ[١٣].

ثُمَّ جاءَ بَعدَ كُلٍّ أُولئكَ السُّهَيلِيُّ (٥٨١ه) الذي أَتى في أَحَدِ مَواضِعِ تَفسيرِ الظّاهِرَةِ بِعِبارَةِ (العُدول باللَفظِ عَن أَصلِهِ إلى وَزنِ ما هُوَ في مَعناه)[١٤]، وفي مَوضِعٍ آخَرَ بِعِبارَةِ (تَحوُّل الوَزنِ في اللَفظِ إلى وَزنِ ما هُوَ في مَعناه)[١٥]. أَمّا في المَسأَلَةِ المَخطوطَةِ التي نَحنُ بِصَدَدِ تَحقيقِها فقَد جاءَ بِمُصطَلَحِ (خُروج اللَفظِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المعنى في ضِمنِه)، كما هُوَ مُثْبَتٌ في مُستَهَلِّ المسأَلَةِ، وهذِهِ التَّسمِيَةُ تَشي بِتَضَمُّنِ مَعنًى يَدخُلُ عَلى المعنى الأَصلِيِّ ويَعضُدُهُ. فإذا

تَنَبَّهْنا لِدَلالَةِ كلمَةِ (ضِمن) في عِبارَةِ السُّهَيلِيِّ الأَخيرَةِ هذهِ وتَواشُجِها اشتِقاقِيًّا معَ كلمَةِ (تَضمين)، ثُمَّ عَلِمْنا أَنَّ السُّهَيلِيَّ لَم يَقتَصِرْ في مَسأَلَتِهِ هذهِ على التَّمثيلِ لِلظّاهِرَةِ بِالصِّيَغِ الصَّرفِيَّةِ، كدَأبِ كُلِّ مَن سَبَقَهُ، بَل كدَأبِهِ هوَ كذلكَ في سائرِ تَصانيفِهِ التي وَقَفْنا عَلَيها، وإنَّما شَمِلَ التَّراكيبَ النَّحويَّةَ أَيضًا بِالتَّحليلِ مُمَثِّلًا لَها بِما اعتادَ النَّحويُّونَ التَّمثيلَ لَهُ في البابِ الذي يُسَمُّونَهُ (التَّضمين) أَو (النِّيابَة في الحَرف)، على اختِلافٍ مَذهَبِيٍّ في التَّسميَةِ كما سيُبَيَّنُ لاحِقًا، أَدرَكْنا أَنَّنا بِإزاءِ مُحاوَلَةٍ مُتَفَرِّدَةٍ في تاريخِ التَّأليفِ في العَرَبيَّةِ، بِحَسَبِ مَبلَغِنا مِن العِلمِ، لِشُمولِ قِسمَي الصِّيَغِ الصَّرفِيَّةِ والتَّراكيبِ النَّحويَّةِ مَعًا بِتَناوُلِ (التَّضمُّن) أَو (التَّضمين) لأَمثِلَتِهِما.

ويُمكِنُ أَن نَلمَحَ امتِدادًا مُتَواضِعًا لِمُحاوَلَةِ السُّهَيلِيِّ الرّائدَةِ تِلكَ عِندَ الزَّركَشِيِّ (٧٤٩هـ) بِتَوسيعِهِ ما يَتَناوَلُهُ (التَّضمينُ) لِيَشملَ الأَسماءَ أَيضًا بَعدَ أَن كانَ سابِقوهُ، سِوى السُّهَيلِيِّ، يَقصُرونَهُ على الأَفعالِ؛ إذ عَرَّفَهُ بِأَنَّهُ إعطاءُ الشَّيءِ مَعْنى الشَّيءِ، ونَصَّ على أَنَّهُ يَكونُ في الأَسماءِ ويَكونُ في الأَفعالِ والحُروفِ. فأَمّا في الأَسماءِ فهُوَ تَضمينُ اسمٍ مَعْنى اسمٍ آخَرَ لإفادَةِ مَعْنَيَي الاسمَيْنِ جَميعًا، كقَولِهِ تَعالى: ﴿**حَقِيقٌ عَلَى أَلَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ**﴾ (الأَعراف: ١٠٥)، إذ ضُمِّنَ (حَقيقٌ) مَعْنى (حَريص) لِيُفيدَ أَنَّهُ مَحْقوقٌ بِقَولِ الحَقِّ وحَريصٌ عَلَيهِ[١٦]. بَيدَ أَنَّ مُحاوَلَةَ الزَّركَشِيِّ هذهِ تَظَلُّ مَحدودَةً وغَيرَ مُؤَثِّرَةٍ تَأثيرًا كَبيرًا؛ لأَنَّهُ استَعمَلَ لِتَفسيرِ أَمثِلَةِ هذهِ الظّاهِرَةِ في مَوضِعٍ آخَرَ عِبارَةَ (إقامَة صيغَةٍ مُقامَ أُخرى)[١٧]، بِما يُعيدُ إلى الأَذهانِ الفَصلَ الواضِحَ لَدى غَيرِ السُّهَيلِيِّ بينَ أَمثِلَةِ الصِّيَغِ الصَّرفِيَّةِ وأَمثِلَةِ التَّراكيبِ النَّحويَّةِ، وإيثارَ التَّراكيبِ النَّحويَّةِ وَحدَها بِتَناوُلِ مُصطَلَحِ (التَّضمين) لَها.

ونَقِفُ عِندَ نِظامِ الدِّينِ النَّيسابوريِّ (٨٥٠هـ) عَلى تَأويلَيْنِ مُختَلِفَيْنِ لِظاهِرَتِنا، إذ ذكَرَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا**﴾ (البقرة: ١٢٦)، أَنَّ (آمِنًا) هُنا مَعناهُ (ذا أَمنٍ)، مِثل: ﴿**عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾، أَو (آمِنًا مَن فيه)، مِثل (لَيل نائم)[١٨]. والتَّأويلُ الثّاني لَهُ يُفَسِّرُ الصِّيغَةَ بِالنَّعتِ السَّبَبِيِّ الذي حُذِفَ مُتَعَلَّقُهُ، كقَولِهِم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، أَي: خَرِبٍ جُحْرُهُ[١٩].

أَمّا المُعاصِرونَ فقَد آثَرَ بَعضُهُم عِندَ تَفسيرِ بَعضِ أَمثِلَةِ الظّاهِرَةِ استِعمالَ مُصطَلَحِ (الحَملِ عَلى المعنى)[٢٠]، وجَنَحَ ثانٍ إلى استِعمالِ مُصطَلَحِ (التَّحويلِ)[٢١]، واستَعمَلَ ثالِثٌ مُصطَلَحَ (التَّبادُلِ بَينَ الصِّيَغِ)[٢٢]، وكُلُّهُم في ذلكَ مَسبوقٌ بِمَن ذَكَرْنا أَو مُقارَبٌ في المُصطَلَحِ.

والأَمثِلَةُ التي ساقَها السُّهَيلِيُّ في المَسأَلَةِ التي بَينَ أَيدينا في تَفسيرِ الظّاهِرَةِ ولَمِّ شَتاتِها تُفصِحُ عَن مَلامِحِ ظُهورِ قِسمَيْنِ رَئيسَيْنِ لِلتَّضمينِ عِندَهُ.

فأَمّا أَوَّلُ القِسمَيْنِ فيُمكِنُ تَسمِيَتُهُ (التَّضمين الصَّرفِيّ)، وأَمثِلَتُهُ عِندَهُ مُوَزَّعَةٌ عَلى فَرعَيْنِ. أَمّا أَحَدُهُما فيَكونُ في الأَسماءِ، وهوَ نَوعانِ أَيضًا؛ فالنَّوعُ الأَوَّلُ يَكونُ بِالعُدولِ عَن صيغَةٍ إلى أُخرى، نَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿**فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾، إذ إنَّهُ يَنطَوي عَلى إشعارٍ بِمعنى (صالِحَة)، وقَولِهِ تَعالى: ﴿**وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا**﴾ (الفتح: ٢٥)، فهوَ يَدُلُّ عَلى (مَحبوس) بِالبِنيَةِ؛ والفَرعُ الثّاني يَكونُ بِالعُدولِ عَن التَّذكيرِ إلى التَّأنيثِ، كتَفسيرِ السُّهَيلِيِّ نَحوَ (عَلّامَة) و(نَسّابَة) بِأَنَّ فيهِ مَعنى (الغايَة) و(النِّهايَة)، وتَفسيرِهِ تَذكيرَ (مُنْفَطِر) في قَولِهِ تَعالى: ﴿**السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ**﴾ (المزَّمِّل: ١٨)، بِأَنَّ فيهِ مِن بَلاغَةِ وَصفِ السَّماءِ بِالتَّغَيُّرِ والتَّبَدُّلِ ما لَيسَ في (مُنْفَطِرَة)؛ لأَنَّ المُرادَ أَنَّها لَم تَعُدْ سَماءً بَل باتَتْ شَيئًا مُنفَطِرًا.

وأَمّا الفَرعُ الآخَرُ مِن فَرعَي (التَّضمين الصَّرفِيّ) فيَكونُ في الأَفعال، نَحو تَفسيرِ السُّهَيلِيِّ قَولَهُم: امرَأَةٌ تُهراقُ الدِّماءَ، بِأَنَّهُ بِمَعنى (تُستَحاضُ)، ولَو لَم يَكُنْ كذلِكَ لَبُنِيَ لِلمَعلومِ. ومِنهُ أَيضًا ما مَثَّلَ لَهُ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿**فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ**﴾ (البقرة: ١٦)، وفَسَّرَهُ بِأَنَّ الكَلامَ قَد دَخَلَهُ مَعنى (نَمَتْ) و(زَكَتْ)، وإلّا فالأَصلُ أَنَّها تِجارَةٌ مَربوحٌ فيها، وهذا مِن المَجازِ الإسنادِيِّ أَو العَقلِيِّ عِندَ البَلاغِيِّينَ[٢٣].

وأَمّا ثاني قِسمَي التَّضمينِ عِندَ السُّهَيلِيِّ فيَتَمَثَّلُ في ما ذَكَرَهُ مِن أَمثِلَةِ (التَّضمين النَّحويّ)، وعَدَّهُ مِن دُخولِ الكَلامِ ما يُراعى فيهِ المعنى الضِّمنِيُّ، كتَمثيلِهِ بِقَولِهِ صَلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ: ((**مَن لَم يَقرَأْ بِفاتِحَةِ الكِتابِ ...**))، إذ ذَكَرَ أَنَّهُ قَد دَخَلَهُ مَعنى (يَتَقَرَّب)؛ لأَنَّهُ يَتَطَلَّبُ (الباء).

ولا يَخفى أَنَّ ثانِيَ القِسمَيْنِ هذا، أَي (التَّضمين النَّحويّ)، هوَ التَّضمينُ المُتَعارَفُ عِندَ النَّحوِيِّينَ قَبلَ السُّهَيلِيِّ، بِحَيثُ إذا أَطلَقوا مُصطَلَحَ (التَّضمين) بِلا قَيدٍ لَم يَكُن لَهُم مُرادٌ غَيرُهُ.

وقَد تَعَدَّدَتْ مُصطَلَحاتُهُ عِندَهُم وتَنَوَّعَت تَفسيراتُهُ، إذ عَدَّهُ ابنُ جِنّي نَوعًا مِن (الحَمل عَلى المعنى) يُفضي إلى العُدول عَن قَوانينِ التَّركيبِ العُرفِيَّةِ، وفَسَّرَهُ بِأَنَّهُ "مَوضِعٌ يَملِكُ فيهِ المعنى عِنَان الكَلامِ ... وجُملَتُهُ: أَنَّهُ مَتى كانَ فِعلٌ مِن الأَفعالِ في مَعنى فِعلٍ آخَرَ، فكَثيرًا مّا يُجْرى أَحَدُهُما مجرى صاحِبِهِ، فيُعْدَلُ في الاستِعمالِ بِهِ إلَيهِ، ويُحتَذى في تَصَرُّفِهِ حَذوَ صاحِبِهِ، وإن كانَ طَريقُ الاستِعمالِ والعُرفِ ضِدَّ مَأخَذِهِ؛ أَلا تَرى إلى قَولِ اللهِ جَلَّ اسمُهُ: ﴿**هَل لَّكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى**﴾ (النّازعات: ١٨)، وأَنتَ إنَّما تَقولُ: هَل لَكَ في كذا؟ لكِنَّهُ لَمّا دَخَلَهُ مَعنى: أَجْذِبكَ إلى كذا وأَدعوكَ إلَيهِ، قالَ: ﴿**هَل لَّكَ إِلَى**﴾"[٢٤].

وذَكَرَ المُرادِيُّ (٧٤٩ه)، عِندَ كَلامِهِ عَلى مَعاني حَرفِ الجَرِّ (الباء)، مَذاهِبَ النَّحويِّينَ في ذلكَ، فقالَ: "ما تَقَدَّمَ مِن نِيابَةِ الباءِ عَن غَيرِها مِن حُروفِ الجَرِّ هو جارٍ عَلى مَذهَبِ الكوفِيِّينَ ومَن وافَقَهُم في أَنَّ حُروفَ الجَرِّ قَد يَنوبُ بَعضُها عَن بَعضٍ. ومَذهَبُ البَصريِّينَ إبقاءُ الحَرفِ عَلى مَوضوعِهِ الأَوَّل، إمّا بِتَأويلٍ يَقبَلُهُ اللَفظُ أَو تَضمينِ الفِعلِ مَعنى فِعلٍ آخَرَ يَتَعَدّى بِذلكَ الحَرفِ. وما لا يُمكِنُ فيهِ ذلكَ فهوَ مِن وَضعِ أَحَدِ الحَرفَيْنِ مَوضِعَ الآخَرِ عَلى سَبيلِ الشُّذوذِ"[٢٥]. ويُلحَظُ أَنَّهُ ذَكَرَ مُصطَلَحَ (النِّيابَة في الحَرف) وخَصَّ بِهِ الكوفِيِّينَ ومَن وافَقَهُم، وكانَ ابنُ مالِكٍ (٦٧٢ه) قَد ذَكَرَ مِن قَبلُ مُوافَقَةَ حَرفِ الجَرِّ في مَعناهُ حُروفًا أُخرى[٢٦]، ويبدو أَنَّ ذلكَ مِن تَأثيرِ مُصطَلَحِ (النِّيابَة في الحَرف) فيهِ.

وأَشبَعَ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ (٧٥١ه) هذا الخِلافَ بَحثًا، وذَكَرَ أَنَّ المُحَقِّقِينَ يَرَونَ "أَنَّ الفِعلَ المُعَدّى بِالحُروفِ المُتَعَدِّدَةِ لا بُدَّ أَن يَكونَ لَهُ مَعَ كُلِّ حَرفٍ مَعنًى زائدٌ عَلى مَعنى الحَرفِ الآخَرِ، وهذا بِحَسَبِ اختِلافِ مَعاني الحُروفِ، فإن ظَهَرَ اختِلافُ الحَرفَيْنِ ظَهَرَ الفَرقُ، نَحو: رَغِبْتُ عَنهُ ورَغِبْتُ فيهِ، وعَدَلْتُ إلَيهِ وعَدَلْتُ عَنهُ ...، وإنْ تَفاوَتَ مَعنى الأَدَواتِ عَسُرَ الفَرقُ، نَحو: قَصَدتُ إلَيهِ وقَصَدتُ لَهُ ... وظاهِرِيَّةُ النُّحاةِ يَجعَلونَ أَحَدَ الحَرفَيْنِ بِمَعنى الآخَرِ، وأَمّا فُقَهاءُ أَهلِ العَرَبِيَّةِ فلا يَرتَضونَ هذهِ الطَّريقَةَ، بَل يَجعَلونَ لِلفِعلِ مَعنًى مَعَ الحَرفِ ومَعنًى مَعَ غَيرِهِ، فَيَنظُرونَ إلى الحَرفِ وما يَستَدعي مِن الأَفعالِ فيُشرِبونَ الفِعلَ المُتَعَدِّيَ بِهِ مَعناهُ، هذهِ طَريقَةُ إمامِ الصِّناعَةِ سيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى وطَريقَةُ حُذّاقِ أَصحابِهِ، يُضَمِّنونَ الفِعلَ مَعنى الفِعلِ، لا يُقيمونَ الحَرف مقامَ الحَرفِ ...، وهذا نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿**عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ**﴾ (الإنسان:

٦)، فإنَّهُم يُضَمِّنونَ (يَشرَبُ) مَعنى (يُروى)، فيُعَدُّونَهُ بِالباءِ التي تَطلُبُها، فيَكونُ في ذلكَ دَليلٌ عَلى الفِعلَيْنِ؛ أَحَدُهُما بِالتَّصريحِ بِهِ؛ والثّاني بِالتَّضَمُّنِ والإشارَةِ إلَيهِ بِالحَرفِ الذي يَقتَضيهِ مَعَ غايَةِ الاختِصارِ"[٢٧].

ويَكشِفُ تَحليلُ التَّضمينِ عَن أَنَّهُ نَوعٌ مِن الحَذفِ يُخَلِّفُ في اللَفظِ ما يَدُلُّ عَلَيهِ. فالفِعلُ المذكورُ يَدُلُّ بِحَسَبِ تَعدِيَتِهِ في العَرَبِيَّةِ عَلى مَعمولِهِ المحذوفِ، والمعمولُ المذكورُ مَعَ قَرائنِ النَّصِّ يَدُلُّ عَلى عامِلِهِ المحذوفِ. ويَنجُمُ عَن ذلكَ أَداءٌ موجَزٌ بَليغٌ يَتَّخِذُ أُسلوبًا بَيانِيًّا بِأَن يَختارَ مُستَعمِلُهُ أَحَدَ الفِعلَيْنِ اختِيارًا فَنِّيًّا بِحَسَبِ السِّياقِ، فيَذكُرَهُ بِلَفظِهِ، ثُمَّ يَأتيَ بِما يَتَعَدّى إلَيهِ الفِعلُ الآخَرُ، أَو يَعمَلُ فيهِ، فيَذكُرَهُ، ويَحذِفَ مَعمولَ الفِعلِ الذي ذَكَرَهُ، ويَستَغنِيَ بِذِكرِ جُملَةٍ واحِدَةٍ عَن إيرادِ جُملَتَيْنِ[٢٨]. ولا رَيبَ في أَنَّ مِثلَ هذا الحَذفِ المُتقابِلِ في التَّضمينِ يُعَدُّ احتِباكًا أَو حَذفًا مُقابلِيًّا في اصطِلاحِ البَلاغِيِّينَ[٢٩]. وواضِحٌ أَنَّ تَوسيعَ السُّهَيلِيِّ مَفهومَ التَّضمينِ لِيَتَناوَلَ الصِّيَغَ الصَّرفِيَّةَ، فيَكونَ تَضمينًا يَشمَلُ ظَواهِرَ عُدولِ الصِّيغَةِ عَن أَصلِها، لا يَخرُجُ عَن مَفهومِ الاحتِباكِ إلّا في كَونِهِ صَرفِيًّا لا تَركيبِيًّا؛ فتَضمينُ لَفظِ (مَعكوف)، عَلى ما ذَكَرْنا آنِفًا، مَعنى (مَحبوس) يُشيرُ إلى أَنَّ المَقصودَ كِلا مَعنَيَيْ (عاكِف) و(مَحبوس)، فأُخِذَتِ المادَّةُ مِن الأَوَّلِ والصِّيغَةُ مِن الثّاني، ووَقَعَ الاحتِباكُ بَينَ اللَفظَيْنِ لإفادَةِ المعنَيَيْنِ، كما يَقَعُ بَينَ تَركيبَيْنِ عِندَ البَلاغِيِّينَ عَلى حَدٍّ سَواءٍ.

وإذا أَجرَيْنا نَظَرِيَّةَ السُّهَيلِيِّ عَلى قَولِهِ تَعالى: ﴿**لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾، وَجَدْنا أَنَّ طَريقَةَ التَّحليلِ التي تُرتَضى عِندَهُ هيَ أَن يُقالَ إنَّ البِنيَةَ العَميقَةَ الباطِنَةَ لِلبِنيَةِ السَّطحِيَّةِ الظّاهِرَةِ هيَ: لا ناجِيَ مِن أَمرِ اللهِ، ولا مَعصومَ، إلّا مَن رَحِمَهُ اللهُ، فأُخِذَتِ الصِّيغَةُ الصَّرفِيَّةُ مِن العِبارَةِ الأُولى والمادَّةُ المُعجَمِيَّةُ مِن العِبارَةِ الثّانِيَةِ، فكانَتِ الحَصيلَةُ لَفظَ (عاصِم) المتَضَمِّنَ لِلمَعنَيَيْنِ؛ فالنّاجي يَنجو بِنَفسِهِ، والمَعصومُ يُعصَمُ بِغَيرِهِ. ولَيسَ هُناكَ أَدَلُّ عَلى احتِمالِ الكَلامِ الأَمرَيْنِ وقَصدِهِ إيّاهُما مَعًا مِن تَنَبُّهِ المُفَسِّرينَ لَهُ واختِلافِهِم فيهِ، حتّى لا يَكادُ أَحَدُهُما يَرْجَحُ بِمُرَجِّحٍ قاطِعٍ؛ فعَلى قَولِ مَن يُنكِرُ العُدولَ يَصِحُّ أَنَّ المعنى: لا يوجَدُ ناجٍ أَصلًا، حَتّى يُمكِنَ أَن يَعصِمَ غَيرَهُ مِن الماءِ، فلا عاصِمَ إذَن؛ ومَن قالَ بِالعُدولِ فالمعنى عِندَهُ: لا مَعصومَ،

بِدَلالَةِ قَولِهِ تَعالى: ﴿**إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾، والحَقُّ أَنَّ كِلا المَعنَيَيْنِ مُرادٌ، وأَنَّ التَّقارُبَ بَينَ النَّجاةِ والعِصمَةِ واضِحٌ جَلِيٌّ.

والتَّحليلُ نَفسُهُ يَصِحُّ في قَولِهِ تَعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا**﴾، إذ يُقالُ: إنَّ الوَصفَ (آمِنًا) تَضَمَّنَ مَعنَيَيْنِ؛ الأَوَّلُ: أَنَّ البَلَدَ سالِمٌ بِنَفسِهِ؛ والثّاني: أَنَّهُ مَأمونٌ لِكُلِّ مَن كانَ فيهِ، فأُخِذَتْ مادَّةُ (الأَمن) مِن المعنى الثّاني، وأُخِذَتْ صيغَةُ (فاعِل) مِن المعنى الأَوَّل، فوَقَعَ الاحتِباك تَمامًا كما يَقَعُ في جُملَةٍ أَو ما يَزيدُ على جُملَةٍ، لِيَتَضَمَّنَ المعنَيَيْنِ مَعًا، وأَجازَ ذلكَ وحَسَّنَهُ تَقارُبُ مَعنَيَي (الأَمن) و(السَّلامَة)، واللهُ سُبحانَهُ أَعلَمُ.

وَصفُ المَخطوطِ الذي فيهِ المَسأَلَة

المَخطوطُ الكامِلُ مِن مَحفوظاتِ مَكتَبَةِ الأَسَد، ورَقمُهُ فيها (١٥٩٣٨)، وهوَ في الأَصلِ مِن مَحفوظاتِ مَكتَبَةِ حَلَب العُثمانيَّةِ، ورَقمُهُ فيها (١٥١٥)، ومُفَهرِسَتُهُ هيَ فاطمة الخيميّ، وهوَ مَحفوظٌ على ميكروفيش رَقمُهُ (١٥٥٤٥).

ونُسخَةُ المَخطوطِ مُصَحَّحَةٌ، كُتِبَتْ عُنواناتُها بِاللَونِ الأَحمَرِ، وأُخِذَ العُنوانُ مِن آخِرِ صَفحَةٍ فيها، وقَد أَثَّرَتْ فيها الرُّطوبَةُ، والخَطُّ الذي كُتِبَتْ بِهِ هوَ النّسخِيُّ.

ويَقَعُ المَخطوطُ الكامِلُ الذي فيهِ مَسأَلَتُنا في أَربَعَ عَشرَةَ وَرَقَةً، في كُلِّ وَرَقَةٍ مِنها صَفحَتان، في كُلِّ صَفحَةٍ مِنها خَمسَةٌ وعِشرونَ سَطرًا. وقِياسُ أَوراقِهِ هوَ ٢١ ﷺ ٥ , ١٥سم. وفي صَفحَةِ العُنوانِ مِن المَخطوطِ عُنوانان؛ أَحَدُهُما (هذه المسائل من الأمالي تصنيف العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن أبي الحسن السهيلي رحمه الله تعالى آمين)؛ والآخَرُ (المسألة في ما لا ينصرف).

وتَشغَلُ المَسأَلَةُ التي نَحنُ بِصَدَدِ تَحقيقِها ثَلاثَ وَرَقاتٍ مِن المَخطوطِ، هيَ الوَرَقاتُ الحادِيَةَ عَشرَةَ والثّانِيَةَ عَشرَةَ والثّالِثَةَ عَشرَةَ، وتَبدَأُ بِقَولِ صاحِبِها: "مسألة: ومما خرج اللفظ فيه عن أصله لما دخله من المعنى في ضمنه"، وتَنتَهي بِقَولِهِ: " تم نقلت هذه المسائل من الأمالي تصنيف العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن أبي الحسن الخثعمي ثم السهيلي رحمه الله تعالى آمين"، وبَعدَ ذلكَ بَيتانِ شِعرِيّانِ، وبِهِما يَنتَهي المَخطوطُ الكامِلُ الذي يَتَضَمَّنُ المسأَلَةَ.

إثباتُ نِسبَةِ المسألَةِ إلى السُّهَيلِيّ

لا يَسَعُ كُلَّ مَن لَهُ اهتِمامٌ بِتُراثِ السُّهَيلِيِّ واعتِناءٌ بِهِ، ثُمَّ اطَّلَعَ على مَسألَتِنا هذهِ، إلّا التَّسليمُ بِانتِسابِها إليهِ؛ فروحُهُ ساريَةٌ فيها، وفِكرُهُ مُودَعٌ إيّاها، وطَريقَةُ العَرضِ فيها تَشي بِطَريقَتِهِ في عَرضِ مَوضوعاتِهِ في بَقِيَّةِ مُصَنَّفاتِهِ، وأُسلوبُ كِتابَتِها يُنادي بِأَنَّهُ أُسلوبُهُ في كِتابَتِهِ في سائرِ مُؤَلَّفاتِهِ. وفَوقَ كُلِّ ذلكَ، وقَبلَهُ، لا يَعدَمُ المُطَّلِعُ عَلى تُراثِ الرَّجُلِ أَن يَجِدَ شِبْهَ تطابُقٍ بَينَ بَعضِ مَعاني هذهِ المسألَةِ وأَلفاظِها وبَعضِ المَعاني والأَلفاظِ في عِدَّةِ مَواضِعَ أُخرى مِن كُتُبِهِ حَرَصْنا عَلى تَتَبُّعِها في هَوامِشِ التَّحقيقِ والتَّنبيهِ عَلى تَلاقي مُعطَياتِها ومُعطَياتِ مَسألَتِنا، بِما لا يُبقي شَكًّا أَو رَيبًا في صِحَّةِ انتِسابِها إلى السُّهَيلِيِّ.

عَمَلُنا في التَّحقيق

يُمكِنُ إجمالُ الأُمورِ المنهجِيَّةِ التي اتَّبَعْناها في تَحقيقِ المسألَةِ المَذكورَةِ بِالآتي:

١. عَدَدْنا صَفحَتَيْ كُلِّ وَرَقَةٍ مِن وَرَقاتِ المسألَةِ الثَّلاثِ وَجهًا وظَهرًا لِكُلٍّ مِنها، وأَشَرْنا إلى نِهايَةِ كُلِّ صَفحَةٍ مِن صَفَحاتِ وَرَقاتِ المسألَةِ في المخطوطِ، فوَضَعْنا الأَرقامَ الدّالَّةَ عَلى ذلكَ، ورَمَزْنا إلى وَجهِ الوَرَقَةِ بِالرَّقمِ مَقرونًا بِالحَرفِ (و)، وإلى ظَهرِها بِالرَّقمِ مَقرونًا بِالحَرفِ (ظ).

٢. أَعَدْنا كِتابَةَ النَّصِّ عَلى المُتعارَفِ اليَومَ مِن قَواعِدِ الإملاءِ، وقَد كانَتْ جُملَةٌ مِن كَلِماتِهِ على خِلافِ ذلِكَ.

٣. صَحَّحْنا مِن الأَلفاظِ ما رَأَينا وُجوبَ تَصحيحِهِ، وزِدْنا في بَعضِ المَواضِعِ كَلِماتٍ يَقتَضيها السِّياقُ، وأَشَرْنا إلى كُلِّ ذلكَ في الهامِشِ إلّا ما لا فائدَةَ مِن ذِكرِهِ كسُقوطِ نِقاطٍ أَو إهمالِ هَمزٍ أَو ما أَشبَهَ ذلكَ.

٤. خَرَّجْنا ما وَرَدَ في المسألَةِ مِن آياتٍ وأَحاديثَ وآثارٍ وأَبياتٍ شِعريَّةٍ.

٥. أَحَلْنا عَلى آثارِ السُّهَيلِيِّ الأُخرى التي تُلاقي، في المَعنى أَو المَضمونِ أَو فيهِما مَعًا، ما وَرَدَ في المَسألَةِ المُحَقَّقَةِ، رَغبَةً مِنّا في إظهارِ وَحدَةِ الفِكرِ والأُسلوبِ لَدَى السُّهَيلِيِّ، وزِيادَةَ إيضاحٍ وتَأكيدٍ لِمَن في نَفسِهِ شَكٌّ في صِحَّةِ نِسبَةِ المَسألَةِ إليهِ.

٦. عَلَّقْنا عَلى بَعضِ المَواطِنِ التي رَأَينا أَنَّها تَحتاجُ إلى تَعليقٍ في كَلامِ السُّهَيلِيِّ، مِن بَيانٍ لِمُجمَلٍ، أَو إزالَةٍ لِمُبهَمٍ، أَو تَعَقُّبٍ لأَمرٍ قَد يُفهَمُ على غَيرِ وَجهِ الصَّوابِ.

٧. استَعمَلْنا قَوسَيْنِ مُزَهَّرَيْنِ ﴿﴾ عِندَ إيرادِ الآياتِ القُرآنيَّةِ، وقَوسَيْنِ اعتِيادِيَّيْنِ () عِندَ إرادَةِ حَصرِ أَلفاظٍ بِأَعيانِها، وقَوسَيْنِ اعتِيادِيَّيْنِ مُزدَوِجَيْنِ (()) عِندَ إيرادِ الأَحاديثِ النَّبَويَّةِ الشَّريفَةِ، ومَعقوفَتَيْنِ [] عِندَ زِيادَتِنا ما لَيسَ مِن أَصلِ النَّصِّ كَأَن يَكونَ المزيدُ تَخريجًا لِلآياتِ القُرآنيَّةِ أَو سَقطًا أَو كلامًا يَستَقيمُ بِهِ النَّصُّ، وخَطَّيْنِ مائلَيْنِ مُزدَوِجَيْنِ // // عِندَ إيرادِ أَرقامِ صَفَحاتِ المخطوطِ.

واللهَ نَسأَلُ أَن يَجعَلَ عَمَلَنا في إخراجِ هذا الأَثَرِ الفَريدِ الجَديدِ لِلسُّهَيلِيِّ خالِصًا لِوَجهِهِ الكَريمِ وأَلّا يَجعَلَ لِغَيرِهِ فيهِ شَيئًا، وأَن يَنفَعَنا ويَنفَعَ أَهلَ العِلمِ بِهِ، إنَّهُ قَريبٌ مُجيبٌ.

أَبو القاسِمِ السُّهَيلِيّ

لَن نُفيضَ في الحَديثِ عَن سيرَةِ السُّهَيلِيِّ الشَّخصيَّةِ أَو العِلميَّةِ، فقَد سَبَقَنا إلى ذلكَ كَثيرونَ مِمَّن نَشَروا مُؤَلَّفاتِهِ أَو كَتَبوا عَنهُ، ولا سِيَّما مُحَقِّقو مُؤَلَّفاتِهِ التي سنُوردُها في مَوضِعِها، بَل سنَكتَفي بِسَردِ نُبذَةٍ تُوضِحُ المَلامِحَ الأَساسِيَّةَ لِسيرَتِهِ الشَّخصيَّةِ والعِلميَّةِ.

نَسَبُهُ:

هوَ أَبو القاسِمِ وأَبو زَيْدٍ وأَبو الحَسَنِ عَبدُ الرَّحمنِ ابنُ الخَطيبِ أَبي مُحَمَّدٍ عَبدِ اللهِ ابنِ الخَطيبِ أَبي عُمَرَ أَحمَدَ بنِ أَبي الحَسَنِ أَصبغَ بنِ حُسَينِ بنِ سَعدونِ بنِ رِضوانَ بنِ فَتُّوحٍ الخَثعَميُّ السُّهَيْلِيُّ المالقِيُّ[٣٠]، قالَ تِلميذُهُ ابنُ دِحيَةَ (٦٣٣هـ): "هكذا أَملى عَلَيَّ نَسَبَهُ، وقالَ إنَّهُ مِن ولدِ أَبي رُوَيحَةَ الخَثعَميِّ الذي عَقَدَ لَهُ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لِواءً عامَ الفَتحِ"[٣١].

مَولِدُهُ ونَشأَتُهُ ووَفاتُه:

وُلِدَ السُّهَيْلِيُّ سَنَةَ ثَمانٍ وخَمسمِئةٍ لِلهِجرةِ (٥٠٨هـ) بِالأَندلُسِ، إذ وُلِدَ ونَشَأَ في سُهَيلٍ وهيَ قَريَةٌ بِالقُربِ مِن مالقَةَ سُمِّيَتْ بِالكَوكَبِ؛ لأَنَّهُ لا يُرى في جَميعِ الأَندلُسِ إلّا مِن جَبَلٍ مُطِلٍّ عَلى هذهِ القَريَةِ[٣٢]. فمِن أَجلِ ذلكَ يَنتَسِبُ السُّهَيلِيُّ إلى مالقَةَ أَيضًا بِصِفَتِها الإقليمَ الذي تَعودُ إلَيهِ قَريَةُ سُهَيلٍ، إذ قالَ ابنُ دِحيَةَ: "نَشَأَ بِمالقَةَ، وبِها تَعَرَّفَ، وفي أَكنافِها تَصَرَّفَ، حَتّى بَزَغَتْ في البَلاغَةِ شَمسُهُ، ونَزَعَتْ إلى مَطامِحِ الهِمَمِ نَفسُهُ"[٣٣]. ونَشَأَ السُّهَيلِيُّ في بَيتِ

عِلمٍ وخطابَةٍ، فهوَ كما ذَكَرْنا في نَسَبِهِ: "ابنُ الخَطيبِ أَبي مُحَمَّدٍ ابنِ الخَطيبِ أَبي عُمَرَ"(٣٤).

وتُوُفِّيَ في مراكشَ في السّادِسِ والعِشرينَ مِن شَهرِ شَعبانَ سَنَةَ إحدى وثَمانِينَ وخَمسمِئةٍ(٣٥).

عَماهُ:

أَشارَتْ أَغلَبُ المصادِرِ إلى أَنَّ السُّهَيلِيَّ كانَ مَكفوفَ البَصَرِ، ونَصَّ بَعضُها على أَنَّ ذلكَ حَدَثَ حينَ كانَ في السّابِعَةَ عَشرَةَ مِن عُمُرِهِ(٣٦)، وبَيَّنَ ابنُ الأَبّارِ (٦٥٨ه) عِلَّةَ عَماهُ بِقَولِهِ: "كُفَّ بَصَرُهُ بِماءٍ نَزَلَ بِهِ وهوَ ابنُ أَربَعَ عَشرَةَ سَنَةً أَو نَحوِها"(٣٧). وقَد شَكَّكَ الدُّكتور محمَّد إبراهيم البنّا في عَمى السُّهَيلِيِّ استِنادًا إلى حُجَّتَيْنِ؛ إحداهُما أَنَّ تِلميذَهُ ابنَ دِحيَةَ لَم يُشِرْ إلى ذلكَ في تَرجَمَتِهِ لَهُ؛ والأُخرى أَنَّ كَلامَ السُّهَيلِيِّ نَفسِهِ في بَعضِ المَواضِعِ مِن كُتُبِهِ قَد يَستَدعي التَّرَوِّيَ قَبلَ نِسبَةِ ذلكَ إليهِ(٣٨). ويُمكِنُ دَفعُ الحُجَّةِ الأُولى بِأَنَّ اثنَيْنِ آخَرَيْنِ مِن تِلاميذِ السُّهَيلِيِّ قَد نَبَّها على عَماهُ؛ أَحَدُهُما الضَّبِّيُّ (٥٩٩ه)(٣٩)؛ والآخَرُ ابنُ عَرَبِيّ الحاتميُّ الصُّوفِيُّ (٦٣٨ه)(٤٠). أَمّا الحُجَّةُ الثّانيَةُ فيُمكِنُ دَفعُها بِأَنَّ مُعظَمَ المواضِعِ المُشارِ إليها مُحتَمِلَةٌ ولا تَنهَضُ دَليلًا لِلقَطعِ بِعَمى السُّهَيلِيِّ المُبَكِّرِ(٤١). وقَد عَثَرَ الباحِثُ بنيونس الزّاكي على ما يُقَوِّي التَّشكيكَ في أَنَّ السُّهَيلِيَّ كانَ قَد فَقَدَ بَصَرَهُ تَمامًا، وهوَ ما ذَكَرَهُ الزَّبيدِيُّ (١٢٠٥ه) بِقَولِهِ: "(الخَزْجُ) بِفَتحٍ وسُكونٍ، ... ووُجِدَ في (الرَّوض) بِخَطِّ السُّهَيلِيِّ بِفَتحَتَيْنِ"(٤٢)، فهذا يَعني أَنَّ السُّهَيلِيَّ كانَ مُبصِرًا حينَ جاوَزَ السِّتّينَ مِن عُمُرِهِ؛ لأَنَّهُ لَم يَنتَهِ مِن تَأليفِ (الرَّوض الأُنُف) إلّا في جُمادى الأُولى مِن سَنَةِ تِسعٍ وسِتّينَ وخَمسمِئةٍ، على ما ذَكَرَ هوَ نَفسُهُ(٤٣).

أَشهَرُ شُيوخِهِ وتَلاميذِهِ:

لِلسُّهَيلِيِّ شُيوخٌ كَثيرونَ، مِن أَشهَرِهِم أَبو الحُسَيْنِ بنُ الطَّراوَةِ (٥٢٨ه) الذي قَرَأَ السُّهَيلِيُّ النَّحوَ عَلَيهِ، وسَمِعَ مِنهُ كَثيرًا مِن كُتُبِ اللُّغَةِ والأَدَبِ(٤٤)، وأَبو بَكرِ بنُ العَرَبِيِّ (٥٤٣ه) الذي سَمِعَ مِنهُ السُّهَيلِيُّ ورَوى عَنهُ(٤٥). وكذلِكَ لَهُ تَلاميذُ كَثيرونَ، مِن أَشهَرِهِم أَبو عَلِيٍّ الشَّلَوبينُ النَّحوِيُّ (٦٥٤ه)(٤٦)، وابنُ دِحيَةَ المُحَدِّثُ (٦٣٣ه)(٤٧).

تُراثُهُ العِلميُّ:

وَصَلَ إلَينا مِن تُراثِ السُّهَيلِيِّ، ما عَدا المسأَلَةَ التي نَحنُ بِصَدَدِ تَحقيقِها، المُصَنَّفاتُ الآتِيَةُ:

١. **أَمالي السُّهَيْلِيِّ في النَّحْوِ واللُغَةِ والحَديثِ والفِقْهِ:**

حَقَّقَها الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا، وطُبِعَتْ في مَطبَعَةِ السَّعادَةِ بِالقاهِرَةِ في مُجَلَّدٍ صَغيرٍ يَقَعُ في (١٥٨) صَفحَةً.

٢. **التَّعريفُ والإعلام في ما أُبْهِمَ مِن الأَسماءِ والأَعلام في القُرآنِ الكَريم:**

حَقَّقَهُ الأُستاذُ عبد أ. مهَنّا، ونَشَرَتْهُ دارُ الكُتُبِ العِلميَّة بِبَيروت عامَ ١٤١٠ه/ ١٩٩٢م، ويَقَعُ في (١٩٢) صَفحَةً. وحَقَّقَهُ أَيضًا عبد الله محمَّد عليّ النّقراط، ونشَرَتْهُ كُلِّيَّةُ الدَّعوَةِ الإسلاميَّة بِليبيا عامَ ١٩٩٢م، ويَقَعُ في (٤٦٢) صَفحَةً.

٣. **الرَّوضُ الأُنُفُ في شَرحِ السِّيرَةِ النَّبَويَّةِ لابنِ هِشامٍ:**

حَقَّقَهُ وعَلَّقَ عَلَيهِ وشَرَحَهُ عبد الرَّحمن الوَكيل، ونَشَرَتْهُ دارُ الكُتُب الحَديثَة بِالقاهِرَةِ عامَ ١٣٨٧ه/ ١٩٦٧م، ويَقَعُ في سَبعَةِ مُجَلَّداتٍ كَبيرَةٍ.

٤. **كِتابُ الفَرائضِ وشَرح آياتِ الوَصِيَّةِ:**

حَقَّقَهُ الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا، ونَشَرَتْهُ المكتَبَةُ الفَيصَلِيَّةُ بِمَكَّةَ المُكَرَّمَةِ عامَ ١٤٠٥ه/ ١٩٨٤م، ويَقَعُ في (١٧٣) صَفحَةً.

٥. **مَسائلُ في النَّحْوِ واللُغَةِ والحَديثِ والفِقْهِ:**

حَقَّقَها الدُّكتور طه مُحسِن، ونَشَرَها في مَجَلَّةِ المَورِدِ التي تُصدِرُها وِزارَةُ الثَّقافَةِ والإعلامِ في العِراق، المُجَلَّد الثّامِنَ عَشَرَ، العَدَد الثّالِث، خَريف عامِ ١٩٨٩م، وتَشغَلُ هذهِ المَسائلُ ما بينَ الصَّفحَتَيْنِ ٨٤ و١١٠ مِن هذا العَدَدِ.

٦. **نَتائجُ الفِكرِ في النَّحْوِ:**

حَقَّقَهُ عادِل أَحمَد عَبد الموجود وعَليّ محمَّد معوّض، ونَشَرَتْهُ دارُ الكُتُبِ العِلميَّة بِبَيروت عامَ ١٤١٢ه/ ١٩٩٢م، ويَقَعُ في (٣٤٢) صَفحَةً.

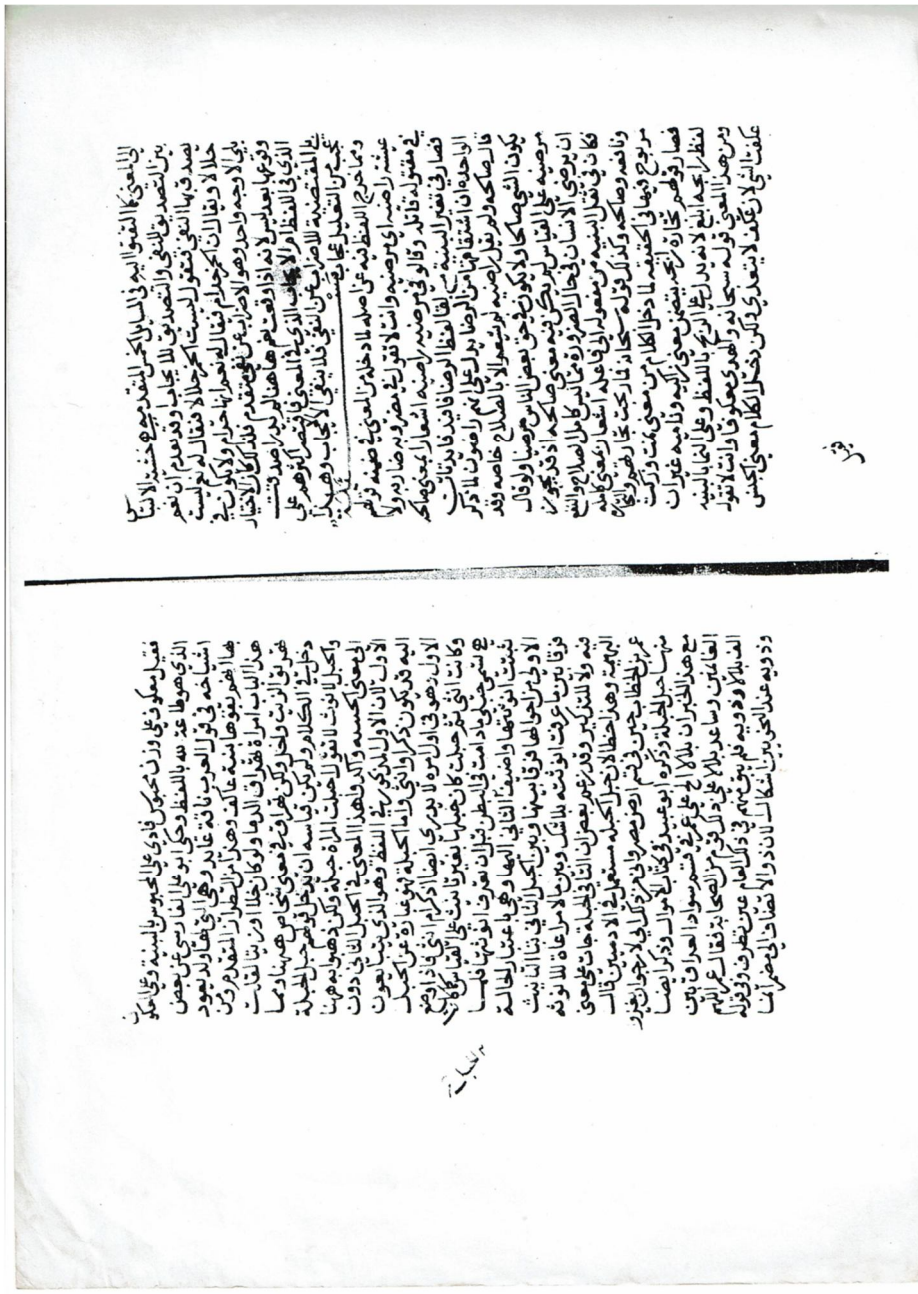

الوَرَقَةُ الأُولى مِن وَرَقاتِ المَسأَلَةِ، وهيَ الوَرَقَةُ ١١ مِن وَرَقاتِ المَخطوطِ

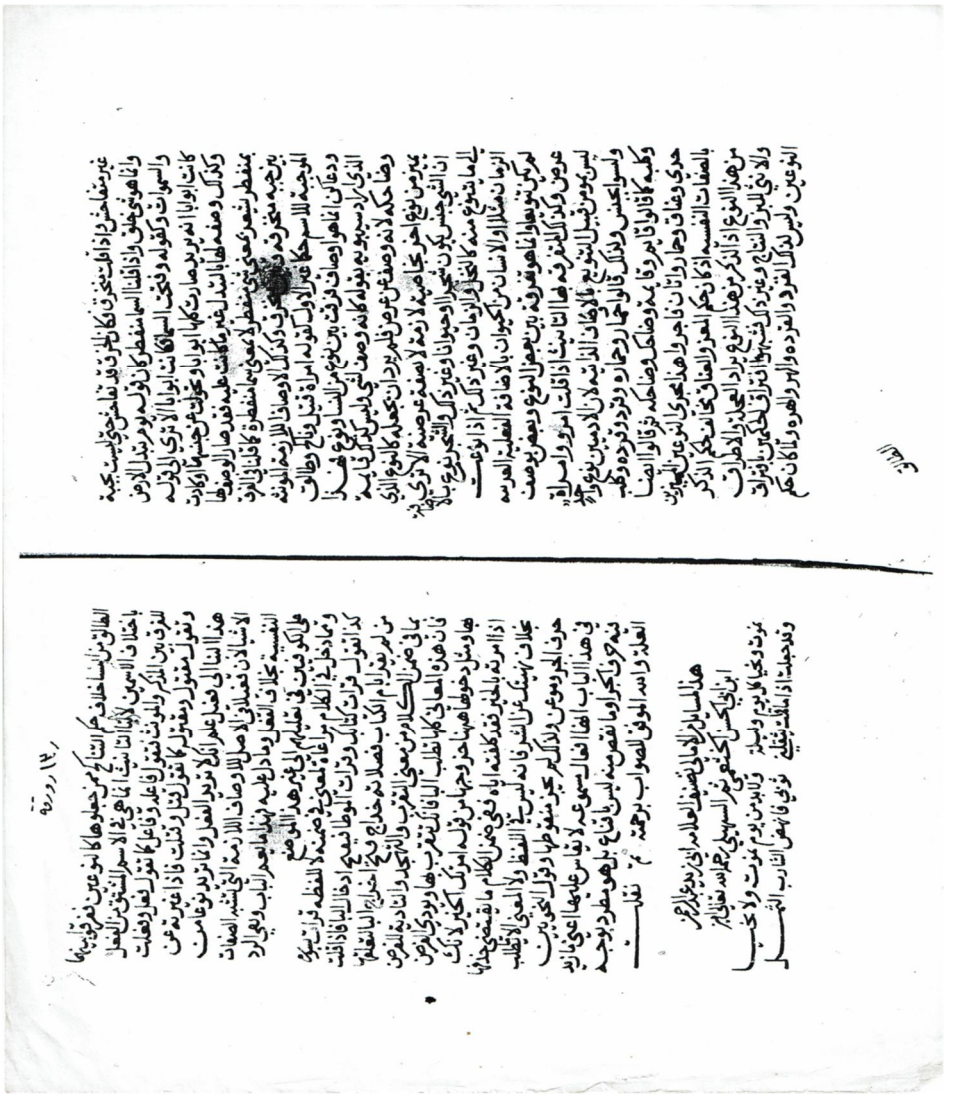

الوَرَقَةُ الأَخيرَةُ مِن وَرَقاتِ المَسألَةِ، وهيَ الوَرَقَةُ ١٣ مِن وَرَقاتِ المَخطوطِ

[النَّصُّ المُحَقَّقُ]
مَسْأَلَةٌ

ومِمّا خَرَجَ اللَفظُ فيهِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المَعْنى في ضِمْنِهِ قَولُهُم[٤٨]: ﴿**عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾ [الحاقَّة: ٢١، والقارعة: ٧]، أَي: مَرْضِيَّةٍ[٤٩]، وأَنتَ لا تَقولُ في (مَضْروبَة): ضارِبَة، ولا في (مَقتولَة): قاتِلَة، وقالوا في (مَرْضِيَّة): رَاضِيَة، إشعارًا بِمَعْنى (صالِحَة)[٥٠]، فصارَ تَغَيُّرٌ في البِنيَةِ مَعَ بَقاءِ لَفظِ (الرِّضا)[٥١]، فأُفيدَ فائدَتانِ؛ الواحِدَةُ: أَنَّ اشتِقاقَها مِن (الرِّضا) يَدُلُّ على أَنَّهُم راضُونَ لِما ذُكِرَ[٥٢]، [وَلَو][٥٣] قالَ: صالِحَة، ولَم يَقُلْ: راضِيَة، لَم يُشْعِرْ إلّا بِالصَّلاحِ خاصَّةً، وقَد يَكونُ الشَّيءُ صالِحًا ولا يَكونُ في حَقِّ بَعضِ النّاسِ مَرْضِيًّا. ولَو قالَ: مَرْضِيَّة، على القِياسِ، لَم يَكُنْ فيهِ مَعْنى (صالِحَة)؛ إذ قَد يَجوزُ أَن يَرضى[٥٤] الإنسانُ في حالِ الضَّرورَةِ مِمّا لَيْسَ كامِلَ الصَّلاحِ والنَّفعِ. فكانَ في نَقلِ[٥٥] البِنيَةِ مِن (مَفعولَة) إلى (فاعِلَة) إشعارٌ بِمَعْنى (كامِلَة) و(نافِعَة) و(صالِحَة).

وكذلِكَ قَولُهُ سُبْحانَهُ: ﴿**فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ**﴾ [البقرة: ١٦][٥٦]، والتِّجارَةُ مَرْبوحٌ فيها في الحَقيقَةِ[٥٧]؛ لِما دَخَلَ الكَلامَ مِن مَعْنى (نَمَتْ) و(زَكَتْ)، فصارَ قَولُهُم: (تِجارَة رابِحَة) يَتَضَمَّنُ مَعْنى (زاكِيَة) و(نامِيَة)، غَيْرَ أَنَّ لَفظَ (رابِحَة) أَبْلَغُ لأَنَّه يَدُلُّ على الرِّبْحِ بِاللَفظِ وعلى النَّماءِ بِالبِنيَةِ[٥٨].

ومِن هذا المَعْنى قولُهُ سُبْحانَهُ: ﴿**وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا**﴾ [الفتح: ٢٥][٥٩]، وأَنتَ لا تَقولُ: عَكَفْتُ الشَّيءَ؛ لأَنَّ (عَكَفَ) لا يَتَعَدّى[٦٠]، ولكِنْ دَخَلَ الكَلامَ مَعْنى (الحَبْس)، /و١١/ فقِيلَ: مَعْكُوف، على وَزْنِ (مَحْبوس)[٦١]، فدَلَّ[٦٢] على (المَحْبوس) بِالبِنيَةِ، وعلى (العُكوف)[٦٣]، الذي هو طاعَةٌ للهِ، بِاللَفظِ[٦٤].

وحَكى أَبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ[٦٥] عن بَعضِ أَشياخِهِ في قَولِ العَرَبِ: ناقَةٌ عائذٌ، وهي التي لها وَلَدٌ يَعودُ بِها[٦٦]، أَنَّهُم بَقَّوْها [عَلى][٦٧] بِنيَةِ (عاطِف)[٦٨]، وهذا مِن الطِّرازِ المُتَقدِّمِ[٦٩].

ومِنْ هذا البَابِ: امرأةٌ تُهْراقُ الدِّماءَ[٧٠]، ولَوْ كانَ خَلاً أوْ زَيْتًا لَقُلْتَ: تُهْرِيقُ الزَّيْتَ والخَلَّ، ولكِنْ (تُهْراقُ) في مَعْنى (تُستَحاضُ)[٧١] ها هُنا[٧٢].

ومِمّا دَخَلَ في الكَلامِ ولَمْ يَكُنْ قِيَاسُهُ أن يَدْخُلَ قَولُهم: حَبَلُ الحَبَلَةِ[٧٣]، والحَبَلُ لا يُؤنَّثُ[٧٤]، لا تَقولُ: حبَلَت[٧٥] المَرْأةُ حَبَلَةً، ولكِنْ ذهَبُوا بِهِ ها هُنا إلى مَعْنَى الجَفْنَةِ[٧٦]، وأكَّدُوا هذا المَعْنَى في الحَبَلِ الثّاني دونَ الأَوَّلِ لأَنَّ الأَوَّلَ المَذكورَ في اللَفظِ، وهو الذي يَتَبايَعونَ إلَيهِ[٧٧]، قَد يَكونُ ذَكَرًا أَو أُنثى، وأَمّا (الحَبَلَةُ) فهو عِبارَةٌ عن الحَبَلِ الأَوَّلِ، وهو في أَوَّلِ أَمرِهِ لا يُدْرى أَيضًا: أَذَكَرٌ أَم أُنثى؟ فإذا وُضِعَ وكَانتْ أُنثى ثُمَّ حَبَلَتْ كانَ حَبَلُها بِغَيْرِ تَأنيثٍ على القِياسِ، كما كانتْ هِيَ تُسَمّى (حَبَلاً)[٧٨] ما دامَتْ في البَطْنِ قَبْلَ أَن تُعْرَفَ أُنوثَتُها، فلَمّا ثَبَتَتْ أُنوثَتُها وأُضيفَ الثّاني إلَيها، وهيَ بِاعتِبارِ الحالَةِ الأُولى مِن أَحوالِها، فُرِّقَ بَينَها وبَينَ الحَبَلِ الثّاني بِتاءِ التَّأنيثِ فَرْقًا بَينَ ما عُرِفَتْ أُنوثَتُهُ بِلا شَكٍّ وبَينَ ما لا مُراعاةَ لِلأُنوثَةِ فيهِ ولا لِلتَّذكيرِ[٧٩].

وقَد زَعَمَ بَعْضٌ أَنَّ التّاءَ في (الحَبَلَة) جاءَتْ على مَعْنى (البَهيمَة)، وهذا خَطَأٌ؛ لأَنَّ (حَبَل الحَبَلَة) مُستَعمَلٌ في الآدَمِيِّينَ، قالَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ حِينَ [كُلِّمَ][٨٠] في قَسْمِ أَرضِ مِصْرَ: دَعْنِي[٨١] مِنْ ذلكَ، إنّي لأَرْجُو أن يَغزُوَ مِنها حَبَل الحَبَلَةِ[٨٢]. وذَكَرَهُ أَبو عُبَيْدٍ[٨٣] في كِتابِ (الأَموال)[٨٤]، وذَكَرَ أَيضًا مَعَ هذا الخَبَرِ أَنَّ بِلالًا أَلَحَّ على عُمَرَ في قَسْمِ سَوادِ العِراقِ بَينَ الغانِمِينَ، وساعَدَ بِلالًا على ذلِكَ قَومٌ مِن الصَّحابَةِ، فقالَ عُمَرُ: اللّهُمَّ اكْفِنِي[٨٥] بِلالًا وذَويهِ، فلَمْ يَبْقَ مِنهُم في ذلِكَ العامِ عَيْنٌ تَطْرِفُ[٨٦].

وفي قَولِهِ : (ودَويه) عِندَ النَّحْوِيِّينَ إشكالٌ؛ لأَنَّ (ذو)[٨٧] لا تُضافُ إلى مُضْمَرٍ، إنَّما
/ظ١١/ هي وَصْلَةٌ إلى الوَصْفِ بِالأَجناسِ[٨٨]، فلا تَقولُ: ذوكَ، ولا ذوهُ، ولكِنْ قَد أُضيفَتْ إلى المُضْمَرِ هُنا بِشَرطِ الجَمْعِ، تَقولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ودَويهِ، ولا تَقولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وذيهِ؛ لأَنَّ قَرينَةَ الجَمْعِ هي التي دَلَّتْ على المُرادِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: جاءَ زَيْدٌ ودَووهُ، فإنَّما مَعناهُ: أَتباعُهُ، وأَتباعُهُ هُم دَوو خِدْمَتِهِ وطاعَتِهِ ودَوو رَأيِهِ، كما تَقَدَّمَ في حَديثِ بِلالٍ، أَي: دَوي[٨٩] رَأيِهِ، هو في الحَقيقَةِ غَيْرُ مُضافٍ إلى الضَّميرِ، إنَّما هو مُضافٌ إلى جِنسٍ مُضافٍ إلى الضَّميرِ، ثُمَّ حُذِفَ مِن اللَفظِ لِدَلالَةِ القَرينَةِ المُتَقَدِّمَةِ عليهِ، واللهُ أَعلَمُ.

ومِمّا دَخَلَهُ هاءُ التَّأنيثِ ولَيْسَ بِمُؤَنَّثٍ هاءُ المُبالَغَةِ في (عَلّامَة) و(نَسّابَة)؛ لأَنَّها تُشْعِرُ بِمَعْنى الغايَةِ والنِّهايَةِ[٩٠]. ولَمّا كانَ هذا التَّأنيثُ لِمَعْنًى أُشيرَ إليهِ في الصِّفَةِ، فمِنْ ثَمَّ لَم يُقَلْ: فَعَلَت العَلّامَةُ، وقالَت النَّسّابَةُ، ولَو كانَ هذا التَّأنيثُ لِمَعْنًى في المَوصوفِ لَم تُبالِ كانَ حَقيقَةً أَو مَجازًا، وأُنِّثَ[٩١] مِن أَجلِهِ الفِعْلُ[٩٢]. فالحَقيقَةُ: قالَت المَرأَةُ، والمَجازُ: قالَت الشَّجَرَةُ، والصَّخْرَةُ، ونَحْوُهُ[٩٣].

فإن قُلْتَ: فلِمَ لا أَقولُ: قالَتْ عُرْوَةُ، وقالَتْ طَلْحَةُ، مُراعاةً لِلَّفْظِ وإن كانَ كِتابًا؛ لأَنَّ اللَفظَ أَبَدًا أَقوى مِن المَعْنى؟

فالجَوابُ: أَنَّ تَأنيثَ (طَلحَة) و(عُرْوَة) و(حَمْزَة) إنَّما هو في الاسْمِ [لا][٩٤] في المُسَمّى، وأَنتَ لا تُخْبِرُ إذا قُلْتَ: قالَ أَو فَعَلَ، إلّا عن المُسَمّى[٩٥]. وهذا يَطَّرِدُ ويَنعَكِسُ، وانعِكاسُهُ أَن تُسَمّى المَرأَةُ جُمْلًا أَو غُرابًا، فتَقولُ، لا مَحالَةَ: فَعَلَتْ غُرابُ، وقالَتْ جُمْلُ؛ لأَنَّ المُسَمّى مُؤَنَّثٌ تَأنيثًا حَقيقِيًّا وعَنهُ يُخْبَرُ. فأَمّا (سَفينَةٌ) و(مَرْكبٌ) و(صَحيفَةٌ) و(كِتابٌ) و(بُقْعَةٌ) و(مَكانٌ)، فلَيْسَ في مُسَمّى هذهِ الأَسماءِ[٩٦] تَذكيرٌ في الحَقيقَةِ ولا تَأنيثٌ، فمِن ثَمَّ تَعَلَّقَت المُراعاةُ بِاللَفظِ؛ إن كانَ مُؤَنَّثًا قُلْتَ: فَعَلَتْ؛ وإن كانَ مُذَكَّرًا قُلْتَ: فَعَلَ، ولَم تَتَعَلَّق المُراعاةُ بِالمَعْنى؛ إذ [لَيْسَ][٩٧] في المَعْنى تَذكيرٌ ولا تَأنيثٌ.

ولِدُخول هاءِ التَّأنيثِ في أَكثَرِ الأَسماءِ التي لا أُنوثَةَ في المُسَمَّيْنَ بِها سِرٌّ بَديعٌ لَم أَرَ مَن تَفَطَّنَ إليهِ، وكَشْفُهُ يَطولُ ويُخْرِجُنا /و١٢/ عن الغَرَضِ، كما أَنَّ كَشْفَ عِلَلِ ما لا يَنصَرِفُ مِن الأَسماءِ ومَعرِفةَ السِّرِّ في امتِناعِها مِن الصَّرْفِ لَم يَتَنَبَّهوا إليهِ، ولَو وُفِّقوا[٩٨] إلى فَهمِهِ لَوَجَدوهُ أَقرَبَ مِمّا حَدُّوا بِهِ حينَ قالوا: إنَّها تُضارِعُ الأَفعالَ[٩٩]، ولَيْتَ شِعْرِي كَيفَ تُضارِعُ (إبراهيمُ) و(هارونُ) ل(يَحْمِلُ) و(يَضْرِبُ)[١٠٠]، وهذا (ضَارِبٌ) المُضارِعُ لِلفِعلِ المُشْتَقِّ مِنهُ لَم يُمنَعْ مِن الخَفضِ والتَّنوينِ؟[١٠١] ثُمَّ التَّعريفُ يَمنَعُ مِن شَبَهِ الفِعلِ عِندَهُم، ولِذلِكَ انصَرَفَ ما لا يَنصَرِفُ إذا عَرَّفْتَهُ بِالأَلِفِ واللامِ أَو أَضَفْتَهُ. ثُمَّ قالوا: التَّعريفُ يَمنَعُ الصَّرْفَ ويُقَرِّبُ الاسْمَ مِن شَبَهِ الفِعلِ لأَنَّهُ فَرعٌ لِلتَّنكيرِ، كما أَنَّ الفِعلَ فَرعٌ لِلاسْمِ. وهذا لِمَن أَنصَفَ واضِحُ البُطلانِ[١٠٢]، ولَيْسَ هذا مَوضِعَ الذِّكرِ لِلحِكمَةِ وإبداءِ السِّرِّ في ذلِكَ، واللهُ المُستَعانُ[١٠٣].

ومِمّا حُذِفَتْ مِنهُ هاءُ التَّأنيثِ وكانَ الحُكمُ أَن يَكُونَ فيهِ: ﴿**السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ**﴾ [المُزَّمِّل: ١٨][١٠٤]، جَعَلَهُ الخَليلُ مِن بابِ النَّسَبِ، كقَولِهِم: مُرْضِعٌ[١٠٥]، ومُطْفِلٌ[١٠٦]، لا مِن بابِ الصِّفَةِ الجارِيَةِ على الفِعْلِ، نَحو: مُكْرِمَة[١٠٧]، ومُحْمِقَة[١٠٨]، ومُرْضِعَة أَيضًا إذا أَرَدتَّ مَعْنى (أَرْضَعَتْ) أَو (تُرْضِعُ)[١٠٩].

وهذا البابُ يَحتاجُ إلى شَرحٍ، نَعَمْ حَتّى يَتَبَيَّنَ مَعْنى النَّسَبِ الذي أَشارَ إليهِ الخَليلُ وسيبَوَيْهِ، ويَتَّضِحَ مَقصَدُهُم، فإنَّ الكُوفِيِّينَ قَد أَكثَرُوا[١١٠] الحَمْلَ على البَصْرِيِّينَ في هذا البابِ[١١١]، وقالوا لِسيبَوَيْهِ: يَلزَمُكَ أَن تَقولَ: امرأَةٌ قائمٌ، وضاحِكٌ؛ لأَنَّ المَرأَةَ شَيْءٌ[١١٢]. وذلِكَ أَنَّهُ قالَ في (امرَأَة قَتيل[١١٣]): إنَّهُ (شَيْءٌ قَتيلٌ[١١٤])، وهو لا يُجيزُ (امرَأَةٌ مَقتولٌ)، على هذا الحَدِّ والتَّقديرِ. وتَعليلُ سيبَوَيْهِ، لِمَن فَهِمَ عنهُ، صَحيحٌ، وتَعليلُ الكوفِيِّينَ مَدخولٌ[١١٥]. ومَقصَدُنا مِن هذا البابِ ما يَخُصُّ الآيَةَ[١١٦] دُونَ ما يَعُمُّ هذا البابَ بِالاستيفاءِ.

فقَولُهُ: ﴿**السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ**﴾، لَو قالَ: مُنْفَطِرَةٌ، وأَجراهُ على الفِعْلِ الذي هُوَ (انفَطَرَ)[١١٧] أَو (يَنفَطِرُ)، لَم يَكُنْ فيهِ مِن الإبلاغِ في وَصفِها بِالتَّغَيُّرِ[١١٨] والتَّبديلِ ما في قَولِهِ: مُنفَطِرٌ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: جُبَّةٌ مُنْخَرِقَةٌ، بِهذا نَسَبْتَ[١١٩] لها مَعْنى الجُبَّةِ ووَصْفَها بِانخِراقٍ / ظ١٢/ غَيرِ مُتَفاحِشٍ، وإذا قُلْتَ: مُنخَرِقٌ، فكَأَنَّ الخَرْقَ قَد تَفاحَشَ حَتّى لَيْسَتْ بِجُبَّةٍ، وإنَّما هُوَ شَيْءٌ خَلَقٌ.

وإذا قُلْنا: ﴿**السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ**﴾، كانَ [ك][١٢٠] قَولِهِ: ﴿**يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ**[١٢١] **وَالسَّمَوَاتُ**﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وكَقَولِهِ: ﴿**وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا**﴾ [النَّبأ: ١٩]؛ أَلا تَرى إلى قَولِهِ: ﴿**فَكَانَتْ أَبْوَابًا**﴾ أَنَّهُ يُريدُ: صارَتْ كُلُّها أَبوابًا، وتَحوَّلَتْ عن جِنسِها أَو كادَتْ، وكَذلِكَ وَصْفُهُ لَها بِالتَّبَدُّلِ غَيْرَ ما كانَتْ عليهِ، فقَد صارَ الوَصْفُ لها ب(مُنفَطِر) يُشْعِرُ بِمَعنى (شَيْء مُنفَطِر)، لا بِمَعْنى (سَماء مُنفَطِرَة)، كَما قُلْنا في الفَرْقِ بَيْنَ (جُبَّة مُنخَرِقَة) و(شَيْء[١٢٢] مُنخَرِق)، وكَذلِكَ الأَوصافُ اللازِمَةُ المُؤَنَّثَةُ المُوجِبَةُ لِلاسْمِ حُكمًا غَيْرَ الأَوَّلِ، كَقَولِهِ: امرَأَةٌ قَتيلٌ، وناكِحٌ، وطالِقٌ، وعاطِفٌ[١٢٣]، إنَّما هُوَ أَوصافٌ فَرَّقَتْ بَيْنَ نَوعٍ مِن النِّساءِ ونَوعٍ.

فهذا الذي أَرادَ سيبَوَيْهِ بِقَولِهِ: كأَنَّهُ وَصْفٌ لِشَيْءٍ. ولَيْسَ كَذلِكَ (قائمَةٌ) و(ضاحِكَةٌ)؛ لأَنَّهُ وَصْفٌ عن عَرَضٍ، فلَم يُرِدْ أَن يَجعَلَهُ كالنَّوعِ الذي يُمَيَّزُ مِن نَوعٍ آخَرَ بِخاصِّيَّةٍ لازِمَةٍ لا بِصِفَةٍ عَرَضِيَّةٍ؛ أَلا تَرى أَنَّ الشَّيْءَ جِنسٌ يَكونُ شَجَرًا أَو حَيَوانًا وغَيرَ ذلِكَ، والشَّجَرُ نَوعٌ بِالإضافَةِ إلى ما يَتَنَوَّعُ مِنهُ كالنَّخْلِ والرُّمّانِ[١٢٤] وغَيرِ ذلِكَ، ثُمَّ إذا نَوَّعْتَ الرُّمّانَ[١٢٥]، مَثَلًا، أَو الإنسانَ مِن الحَيَوانِ بِالإضافَةِ الفِعْلِيَّةِ العَرَضِيَّةِ[١٢٦] لَم يَكُنْ تَنويعًا، وإنَّما هُوَ تَفرِقَةٌ بَينَ بَعضِ النَّوعِ وبَعضٍ بِوَصفٍ عَرَض؟

وكَذلِكَ التَّفْرِقَةُ[١٢٧] بِهاءِ التَّأنيثِ، إذا قُلْتَ: امرُؤٌ وامرَأَةٌ، لَيْسَ هُوَ مِن[١٢٨] قَبيلِ التَّنويعِ بِالأَوصافِ الذّاتِيَّةِ؛ لأَنَّ الآدَمِيِّينَ نَوعٌ واحِدٌ ولَيْسُوا بِجِنسٍ، ولِذلِكَ قالوا: حِمارٌ

وحِمارَةٌ، وقِرْدٌ وقِرْدَةٌ، وكَلْبٌ وكَلْبَةٌ، كَما قالوا: قائمٌ وقائمَةٌ، وضاحِكٌ وضاحِكَةٌ، ثُمَّ قالوا أَيضًا: جَدْيٌ وعَناقٌ، وحِمارٌ وأَتانٌ، فأَجْرَوا هذا مجرى النَّوْعَيْنِ المُمَيَّزَيْنِ بِالصِّفاتِ النَّفسِيَّةِ؛ إذ كانَ حُكْمُ المَعْزِ والعَناقِ مُخالِفًا لِحُكْمِ الذَّكَرِ مِن هذا النَّوعِ؛ إذ الذَّكَرُ مِن هذا النَّوعِ يُرادُ لِلفِحْلَةِ[١٢٩] والإطراقِ[١٣٠]، والأُنثى لِلَّبَنِ والنِّتاجِ[١٣١] وغَيْرِ ذلِكَ، فشَبَّهوا افتِراقَ الحُكْمَيْنِ بافتِراقِ النَّوعَيْنِ، ولَيْسَ كَذلِكَ[١٣٢] القِرْدُ والقِرْدَةُ، والهِرُّ والهِرَّةُ.

ولَمّا كانَ حُكمُ / و١٣/ الطّالِقِ مِن النِّساءِ خِلافَ حُكمِ النّاكِحِ مِنهُنَّ جَعَلوهُما[١٣٣] كالنَّوعَيْنِ، ففَرَّقوا بَيْنَهُما بِاختِلافِ الاسمَيْنِ لا بِتاءِ التَّأنيثِ، إنَّما هِيَ في الاسمِ المُشْتَقِّ مِن الفِعْلِ لِلفَرْقِ بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، فتَقولُ: فاعِلَةٌ وفاعِلٌ، كَما تَقولُ: فَعَلَ وفَعَلَتْ، وتَقولُ: مَقتولٌ ومَقتولَةٌ، كَما تَقولُ: قُتِلَ وقُتِلَتْ. فإذا غَيَّرْتَهُ عن هذا البِناءِ إلى (فَعيل) عُلِمَ أَنَّكَ لا تُريدُ الفِعْلَ، وإنَّما تُريدُ نَوعًا مِن الأَشياءِ؛ لأَنَّ (فَعيلًا) في الأَصلِ لِلأَوصافِ اللازِمَةِ التي تُشْبِهُ الصِّفاتِ النَّفسِيَّةَ، بِخِلافِ الفِعْلِ وما دَلَّ عليهِ. فهذا ما يَعُمُّ البَابَ، وبَقِيَ[١٣٤] الرَّدُّ على الكوفِيِّينَ في تَعليلِهِم إلى غَيرِ هذا المَوضِعِ.

ومِمّا دَخَلَ في الكَلامِ مُراعاةً لِمَعْنًى في ضِمْنِهِ لا لِلَفظِهِ: قَرَأْتُ بِسُورَةِ كَذا، تَقولُ: قَرَأْتُ كِتابَكَ، وقَرَأْتُ المُوَطَّأَ، فيَقبُحُ[١٣٥] إدخالُ الباءِ، فإذا قُلْتَ: **((مَن لَم يَقْرَأْ بِأُمِّ الكِتابِ فَصَلاتُهُ خِداجٌ))**[١٣٦]، قَبُحَ[١٣٧] إخراجُ الباءِ لِتَعَلُّقِها بِما في ضِمْنِ الكَلامِ مِن مَعْنى التَّقَرُّبِ والتَّهَجُّدِ والتَّأدِيَةِ لِلفَرْضِ، فإنَّ هذِهِ المَعانِيَ كُلَّها تَطلُبُ الباءَ، فإنَّكَ تَتَقرَّبُ بِها، وتُؤَدِّي[١٣٨] الفَرْضَ بِها[١٣٩].

ومِثْلُ دُخولِها ها هُنا خُروجُها مِن قَولِهِ:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ[١٤٠]

لأَنَّكَ إذا أَمَرْتَهُ بِالخَيْرِ فقَد كَلَّفْتَهُ إيّاهُ[١٤١]، ففي ضِمْنِ الكَلامِ ما يَقتَضي حَذْفَها[١٤٢]، بِخِلافِ: نَهَيْتُكَ عن الشَّرِّ؛ فإنَّهُ لَيْسَ في اللَفظِ ولا المَعْنى إلّا ما يَطلُبُ حَرفَ الجَرِّ وهُوَ (عَن)، ولِذلِكَ لَم يَجُزْ سُقوطُها[١٤٣].

وقَولُ النَّحْوِيِّينَ في هذا البابِ: إنَّها أَفعالٌ مَسموعَةٌ لا يُقاسُ عَلَيها، أَعني ما زِيدَ فيهِ حَرفُ الجَرِّ أَو ما نُقِصَ مِنهُ، لَيْسَ بِإقناعٍ، بَل هُوَ مُطَّرِدٌ بِوَجهِ العِلَّةِ، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ بِرَحمَتِهِ.

تَمَّ

نُقِلَتْ هذهِ المسائلُ مِن (الأَمالي)، تَصنيفِ العَلّامَةِ أَبي زَيدٍ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبي الحَسَنِ الخَثْعَمِيِّ ثُمَّ السُّهَيْلِيِّ رحِمَهُ اللهُ تَعالى، آمين:

نَموتُ وَنَحْيا كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَلا بُدَّ مِن يَوْمٍ نَموتُ وَلا نَحْيا

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبي فَأَنْهَضُ [نَهْضَ][١٤٤] الشّارِبِ الثَّمِلِ[ظ١٣]

هَوامِشُ البَحثِ ومصادره

١ - (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: ٢/ ١٥-١٦.
٢ - يُنظَر: مَجازُ القُرآن: ١/ ٢٧٩.
٣ - يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلأَخفَشِ الأَوسَط: ١/ ٣٨٣.
٤ - يُنظَر: تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: ٢٩٦-٢٩٨.
٥ - يُنظَر: الخَصائص: ١/ ١٥٣-١٥٤.
٦ - يُنظَر: مَعاني الأَبنِيَةِ في العَرَبِيَّة: ٥٢-٥٣، و٥٨.
٧ - يُنظَر: الصّاحِبِيّ: ٣٦٦-٣٦٧.
٨ - يُنظَر: الصّاحِبِيّ: ٣٩٤-٣٩٧.
٩ - يُنظَر: (شَرحُ الفَصيح في اللُغَة) لابنِ الجَبّان: ١٩١-١٩٢.
١٠ - يُنظَر: التَّلويح في شَرحِ الفَصيح: ٤١.
١١ - يُنظَر: (شَرحُ الفَصيح) لابنِ هِشامٍ اللَخمِيّ: ١١٥-١١٦.
١٢ - يُنظَر: مُفرَداتُ أَلفاظِ القُرآن: ٥٦٩-٥٧٠.
١٣ - يُنظَر: فِقهُ اللُغَةِ وسِرُّ العَرَبِيَّة: ٢/ ٥٧٤-٥٧٥.
١٤ - يُنظر: أَمالي السُهَيْلِيّ: ٧٣-٧٤.
١٥ - يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: ٧/ ٥٤.
١٦ - يُنظَر: البُرهان في عُلومِ القُرآن: ٣/ ٣٣٨.
١٧ - يُنظَر: البُرهان في عُلومِ القُرآن: ٢/ ٢٨٥.
١٨ - يُنظَر: تَفسيرُ غَرائب القُرآن ورَغائب الفُرقان: ١/ ٣٩٤.
١٩ - يُنظَر: الخَصائص: ١/ ١٩٣.
٢٠ - يُنظَر: الحَملُ عَلى اللَفظِ والمعنى في القُرآنِ الكَريم: ١٢٢.
٢١ - يُنظَر: ظاهِرَةُ التَّحويلِ في الصِّيَغِ الصَّرفِيَّة: ٣٦-٣٧.
٢٢ - يُنظَر: ظاهِرَةُ التَّبادُلِ اللُغَويِّ في العَرَبِيَّة: ٢١٧، وما بعدها.
٢٣ - يُنظَر: دَلائلُ الإعجاز: ٢٩٣-٢٩٥، والإيضاحُ في عُلومِ البَلاغَة: ٤١.
٢٤ - المحتَسب: ١/ ٥٢.
٢٥ - الجَنى الدّاني: ٤٦.
٢٦ - يُنظَر: شَرحُ التَّسهيل: ٣/ ١٤٤.

٢٧ - بَدائعُ الفَوائد: ٢/ ٢٠-٢١. ويُنظَر: الكِتاب: ٤ / ٢١٧، وفيهِ استَعمَلَ سيبَوَيْهِ مُصطَلَحَ (الاتِّساع) بَدَلًا مِن المُصطَلَحَيْن، إذ قالَ: "وباءُ الجَرِّ إنَّما هِيَ لِلإلزاقِ والاختِلاطِ، وذلِكَ قَولُكَ: خَرَجْتُ بِزَيدٍ، ودَخَلْتُ بِهِ، وضَرَبْتُهُ بِالسَّوطِ: أَلزَقْتَ ضَرْبَكَ إيّاهُ بِالسَّوطِ. فما اتَّسَعَ مِن هذا في الكَلامِ فهذا أَصلُهُ".

٢٨ - يُنظَر: البَلاغَةُ العَرَبِيَّة: ٢/ ٥٠.

٢٩ - يُنظَر: البُرهان في عُلومِ القُرآن: ٣/ ١٢٩، والإتقان في عُلومِ القُرآن: ٢/ ٩٣.

٣٠- يُنظَر: المُطرِب: ٢٣٠، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: ٢/ ٥٧٠، وتاريخُ الإسلام: ٤١/ ١١٤.

٣١- يُنظَر: المُطرِب: ٢٣٠.

٣٢- يُنظَر: تاريخُ الإسلام: ٤١/ ١١٥-١١٦.

٣٣- يُنظَر: المُطرِب: ٢٣٠.

٣٤- يُنظَر: تاريخُ الإسلام: ٤١/ ١١٤.

٣٥- يُنظَر: المُطرِب: ٢٣٣.

٣٦- يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: ٣٥٤، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: ٢/ ٥٧١، وتاريخُ الإسلام: ٤١/ ١١٤.

٣٧- يُنظَر: كِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: ٢/ ٥٧١.

٣٨- يُنظَر: كِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: ٢/ ٥٧١.

٣٩- يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: ٣٥٤.

٤٠- يُنظَر: مُحاضَرَةُ الأَبرار ومُسامَرَةُ الأَخيار في الأَدَبِيّاتِ والنَّوادِرِ والأَخبار: ١/ ١٤٠.

٤١- يُنظَر: بَحثُ (شِعر أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ): ١١٤.

٤٢- يُنظَر: تاجُ العَروس: ٥/ ٥٢٣.

٤٣- يُنظَر: بَحثُ (أَبو القاسِمِ السُّهَيلِيُّ وإنتاجُهُ الفِكرِيّ): ٩٢، وبَحثُ (شِعر أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ): ١١٥، والرَّوضُ الأُنُف: ١/ ٣٦.

٤٤- يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: ٩ (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق).

٤٥- يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: ٣٥٤، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: ٢/ ٥٧٠.

٤٦- يُنظَر: سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: ٢٣/ ٢٠٨.

٤٧- يُنظَر: المُطرِب: ٢٣٠.

٤٨ - الصَّوابُ أَن يُقالَ، مَثَلًا: قَولُ اللهِ تعالى؛ إذ إنَّ المذكورَ جُزءٌ مِن آيَةٍ كريمةٍ هي: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾.

٤٩ - يُنظَر: (مَعاني القُرآن) للفرّاء: ٢/ ١٦، و٣/ ٢٥٥، ومَجازُ القُرآن: ٢/ ٢٦٨، وتَأويلُ مُشكِلِ القُرآن: ٢٩٦، وإعرابُ ثَلاثينَ سورَةً: ١٧٨، والصّاحِبِيّ: ٣٦٦، والبَيان في غَريبِ إعرابِ القُرآن: ٢/ ٥٣٠.

٥٠ - يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: ٦/ ٤٧٧، و٧/ ٣٣-٣٤.

٥١ – في المخطوط: "فصار في تغير البنية مع بقا لفظ الر ضا"، بِتَقَدُّمِ (في) على (تغير)، والصَّوابُ ما أَثْبَتْنا لِئلّا تَخلُوَ الجُملةُ مِن فاعِلٍ (صارَ) التّامَّةِ.

٥٢ – يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: ٧/ ٣٣–٣٤.

٥٣ – زِيادةٌ يَستَقيمُ بها الكلامُ.

٥٤ – في المخطوط: "يرضي"، بِالياءِ، ولا يَستَقيمُ بها السِّياقُ.

٥٥ – في المخطوط: "ثقل"، وهو تَصحيفٌ ظاهرٌ.

٥٦ – جُزءٌ مِن آيةٍ كريمةٍ هي قولُهُ تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ ا شْتَرَوُا الـ ضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾.

٥٧ – يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: ١/ ١٤–١٥، وتَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن: ١٣٢.

٥٨ – يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: ٦/ ٤٧٧.

٥٩ – جُزءٌ مِن آيةٍ كريمةٍ هي قولُهُ تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِ سَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ فَتُ صِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

٦٠ – قَد جاءَ في كلامِ العَرَبِ ما يَدُلُّ على جَوازِ تَعدِيَةِ (عَكَفَ)، ففي (القاموس المحيط): ٢/ ١١١٧: "عَكَفَهُ يَعْكُفُهُ ويَعْكِفُهُ عَكْفًا: حَبَسَهُ".

٦١ – يُنظَر: (مَعاني القُرآن) لِلفَرّاء: ٣/ ٦٧، ومَجازُ القُرآن: ٢/ ٢١٧.

٦٢ – في المخطوط: "فادي"، ولا مَعنى لهُ.

٦٣ – في المخطوط: "المعكوف"، والصَّوابُ ما أَثْبَتْنا.

٦٤ – يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: ٧٣، والرَّوضُ الأُنُف: ٦/ ٤٧٧.

٦٥ – هو الحَسَنُ بنُ أَحمَدَ بنِ عَبدِ الغَفّارِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سُلَيمانَ، المعروفُ بِأَبي عَليٍّ الفارِسِيِّ. واحِدُ زَمانِهِ في عِلمِ العَرَبيَّةِ. أَخَذَ عن الزَّجّاجِ وابنِ الـ سَّرّاجِ ومَبْرمان، وبَرَعَ مِن طَلَبَتِهِ جَماعةٌ كابنِ جِنِّي وعَليِّ بنِ عيـ سى الرَّبعِيِّ، وكانَ مُتَّهَمًا بِالاعتِزال. مِن تَصانيفِهِ: الإيضاحُ في النَّحو، والتَّكمِلَةُ في التَّصريف، والحُجَّة، والتَّذكِرَة، وغيرُها كثيرٌ. تُوُفِّيَ بِبَغدادَ سنةَ سَبعٍ وسَبعينَ وثلاثِمئةٍ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة: ١/ ٤٩٦–٤٩٧.

٦٦ – في (المُخَصَّص): ١٦/ ١٢٨: "ناقَةٌ عائذٌ: إذا عادَ بها وَلَدُها، والعائذُ: كُلُّ أُنثى إذا وَضَعَتْ سَبعةَ أَيّامٍ". وفي (تاج العَروس): ٩/ ٤٣٩: "وقَد عادَتْ عِيادًا وأَعادَتْ وأَعْوَدَتْ وهيَ مُعِيدٌ ومُعْوِدٌ وعادَتْ بِوَلَدِها: أَقامَتْ مَعَهُ وحَدِبَتْ عليهِ ما دامَ صَغِيرًا، كأَنَّهُ يُريدُ: عادَ بها وَلَدُها، فقَلَبَ".

٦٧ – زِيادَةٌ يَستَقيمُ بها الكَلامُ.

٦٨ – في المخطوط: "عاكف"، والتَّصحيحُ مِن: أَمالي الـ سُّهَيلِيّ: ٧٣، والرَّوض الأُنُف: ٦/ ٤٧٧. وأَقرَبُ ما يَتَعَلَّقُ بِما أَورَدَهُ الـ سُّهَيلِيُّ هُنا ما نَقَلَهُ ابنُ سِيدَه في (المُخَصَّص): ٧/ ٢٧–٢٨، عن أَبي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ أَنَّهُ

ـقالَ: "قيلَ: العلئدُ التي عادَ بها وَلَدُها (فاعِلٌ) بمعنى (مَفعول)، وقَد عادَتْ بِوَلَدِها: أَقلقَتْ عَلَيهِ وحَبِبَتْ ورَاعَتْهُ ما دامَ صَغيرًا". ثُمَّ عَلَّقَ ابنُ سِيدَه على ذلكَ بِقَولِهِ: ٧/ ٢٨: "جاءَ الفِعلُ على لَفظِ القَلبِ كما جاءَ اسمُ الفاعِلِ على ذلكَ كأَنَّهُ عادَ بها وَلَدُها".

٦٩ - يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: ٧٣، والرَّوضُ الأُنُف: ٦/ ٤٧٧.

٧٠ - رَوى أَبو داوُدَ في سُنَنِهِ: ح٢٩٣، كتاب الطَّهارَة، باب (مَن رَوى أَنَّ المُستَحاضَةَ تَغتَسِلُ لِكُلِّ صَلاةٍ)، عن أَبي سَلَمَةَ قالَ: "أَخبَرَتْني زَينَبُ بِنتُ أَبي سَلَمَةَ أَنَّ امرَأَةً كانَت تُهراقُ الدَّمَ، وكانَت تَحتَ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ، أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ و سَلَّمَ أَمَرَها أَن تَغتَسِلَ عِندَ كُلِّ صَلاةٍ وتُصَلّي". والحَديثُ صَحَّحَهُ الأَلبانيُّ. وفي (النِّهايَة في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر): ٥/ ٢٦٠، تَعليقًا على (تُهراقُ الدَّمَ): "كذا جاءَ على ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ. و(الدَّمَ) مَنصوبٌ، أَي: تُهراقُ هيَ الدَّمَ، وهو مَنصوبٌ على التَّمييزِ وإن كانَ مَعرِفَةً، ولهُ نَظائرُ، أَو يَكونُ قد أُجرِيَ (تُهراقُ) مُجرى: نُفِسَت المرأَةُ غُلامًا، ونُتِجَ الفَرَسُ مُهْرًا. ويَجوزُ رَفعُ (الدَّم) على تَقدير: تُهراقُ دِماؤُها، وتَكونُ الأَلِفُ واللامُ بَدَلًا مِن الإضافَةِ".

٧١ - في المخطوط: "شخاص"، ولا مَعنى لهُ، والتَّصحيحُ مِن: أَمالي السُّهَيلِيّ: ٧٣، والرَّوض الأُنُف: ٦/ ٤٧٧.

٧٢ - يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: ٧٣، والرَّوضُ الأُنُف: ٦/ ٤٧٧.

٧٣ - جاءَ في تَفسيرِ (حَبَل الحَبَلَة) في (القاموس المحيط): ٢/ ١٢٩٩: "ما في بَطنِ النّاقَةِ، أَو حَمْلُ الكَرْمَةِ قَبلَ أَن يَبلُغَ، أَو وَلَدُ الوَلَدِ الذي في البَطنِ".

٧٤ - في المخطوط: "لا نوث"، ولا مَعنى لهُ.

٧٥ - في المخطوط: "احبلت"، والصَّوابُ ما أَثبَتْنا.

٧٦ - في المخطوطِ كلمَةٌ غيرُ مَنقوطَةٍ تُشبِهُ الرَّسمَ الآتيَ: "الحسه"، ولا مَعنى لهُ. وما أَثبَتْنا مُوافِقٌ لِما أَورَدَهُ أَبو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلّامٍ في (الغَريب المُصَنَّف): ١/ ٤٨٦، عن الأَصمَعِيِّ أَنَّهُ قالَ: "الجَفْنَةُ: الأَصلُ مِن أُصولِ الكَرْمِ، وجَمْعُهُ: الجِفَنُ، وهي الحَبَلَةُ". ونَقَلَ الأَزهَريُّ في (تَهذيب اللُغَة): ٥/ ٨١، هذا الكلامَ ثُمَّ قالَ: "ورَوى أَنسُ بنُ مالِكٍ أَنَّهُ كانَتْ لَهُ حَبَلَةٌ تَحمِلُ كُرًّا، وكانَ يُسَمّيها أُمَّ العِيالِ، وهي الأَصَلَةُ مِن الكَرْمِ انتَشَرَتْ قُضبانُها على عَرائسِها وامتَدَّتْ وكَثُرَتْ قُضبانُها حَتّى بَلَغَ حَملُها كُرًّا. قالَ شَمِرٌ: يُقالُ: حَبَلَةٌ، وحَبْلَةٌ، يُثَقَّلُ ويُخَفَّفُ".

٧٧ - رَوى البُخاريُّ في صَحيحِهِ، واللَفظُ لهُ: ح٢١٤٣، كتاب البُيوع، باب (بَيْع الغَرَر وحَبَل الحَبَلَة)، ومُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح٣٧٨٩، كتاب البُيوع، باب (تَحريم بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَة)، عن عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهما: "أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ و سَلَّمَ نَهى عن بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ، وكانَ بَيْعًا يَتَبايَعُهُ أَهلُ الجاهِلِيَّةِ، كانَ الرَّجُلُ يَبتاعُ الجَزُورَ إلى أَن تُنتَجَ النّاقَةُ، ثُمَّ تُنتَجَ التي في بَطْنِها". وقَد رَدَّ السُّهَيلِيُّ فَهمًا آخَرَ لهذا الحَديثِ في (الرَّوض الأُنُف): ٤/ ٤٧، فقالَ: "قالَ أَبو الحَسَنِ بنُ كَيْسانَ في نَهيِ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ عن بَيْعِ حَبَلِ

الحَبَلَةِ: إنَّهُ بَيْعُ العِنَبِ قَبلَ أَن يَطيبَ، كما جاءَ في الحَديثِ الآخَرِ مِن نَهيِهِ عن بَيْعِ التَّمْرِ قَبْلَ أَن يَبدُوَ صَلاحُهُ. وهو قَولٌ غَريبٌ لَم يَذهَبْ إليهِ أَحَدٌ في تَأويلِ الحَديثِ". ونَقَلَ ابنُ حجرٍ العَسقَلانيُّ هذا عن السُّهَيلِيِّ في (فَتح الباري): ٤/ ٤٥١، وتَعَقَّبَهُ، فقالَ: "وادَّعى السُّهَيلِيُّ تَفَرُّدَ ابنِ كَيْسانَ بهِ، ولَيسَ كذلكَ؛ فقَد حَكاهُ ابنُ السِّكِّيتِ في كِتابِ (الألفاظ)، ونَقَلَهُ القُرطُبِيُّ في (المُفْهِم) عن أَبي العَبّاسِ المُبَرِّدِ". ويُنظَر: كَنزُ الحُفّاظ في كِتابِ تَهذيب الألفاظ: ٣٤٥، والمُفْهِم لِما أَشْكَلَ مِن تَلخيصِ كِتابِ مُسلِم: ٤/ ٣٦٣.

٧٨ - في المخطوط: "حبلي"، والصَّوابُ ما أَثبَتْنا.

٧٩ - في (تَهذيب اللُّغة): ٥/ ٨١: "قالَ شَمِرٌ: قالَ يَزيدُ بنُ مُرَّةَ: نَهى عَن حَبَلِ الحَبَلَةِ، جَعَلَ في الحَبَلَةِ هاءً، وقالَ: هي الأُنثى التي هيَ حَبَلٌ في بَطنِ أُمِّها، فيُنتَظَرُ أَن تُنتَجَ مِن بَطنِ أُمِّها، ثُمَّ يُنتَظَرُ بها حَتّى تَشِبَّ ثُمَّ يُرسَلُ عليها الفَحْلُ فتَلْقَحُ، فلَهُما في بَطنِها ...قالَ الأَزهَرِيُّ: جَعَلَ الأُولى حَبَلَةً لأَنَّها أُنثى،فإذا نُتِجَت الحَبَلَةُ فوَلَدُها حَبَلٌ، وإنّما بِيعَ حَبَلُ الحَبَلَةِ".

٨٠ - زِيادةٌ يَستَقيمُ بها الكلامُ.

٨١ - في المخطوط: "واني"، ولا مَعنى لهُ.

٨٢ - في (الرَّوض الأُنُف): ٤/ ٤٧-٤٨: "والقَولُ الذي ذَكَرَهُ أَبو الحَسَنِ [يَعني ابنَ كَيْسانَ] في (حَبَل الحَبَلَة) وَقَعَ في كِتابِ (الألفاظ) لِيَعقوبَ، وإنَّما أَشْكَلَ عليهِ وعلى غَيرِهِ دُخولُ الهاءِ في (الحَبَلَة)، حَتّى قالوا فيه أَقوالًا كُلُّها هَباءٌ؛ فمِنهُم مَن قالَ: إنَّما قالَ: الحَبَلَة، لأَنَّها بَهيمَةٌ أَو جَنينَةٌ؛ ومِنهُم مَن قالَ: دَخَلَتْ لِلجَماعةِ؛ ومِنهُم مَن قالَ: لِلمُبالَغَةِ. وهذا كُلُّهُ يَنعكِسُ عليهِم بِقَولِهِ: حَبَل الحَبَلَة؛ فإنَّه لَم تَدخُل التّاءُ إلّا في أَحَدِ اللَفظَيْنِ دونَ الثّاني، وتَبطُلُ أَيضًا على مَن قالَ: أَرادَ مَعنى (البَهيمَة)، بِحَديثِ عُمَرَ المتَقَدِّم. وإنَّما النُّكتَةُ في ذلكَ أَنَّ الحَبَلَ، ما دامَ حَبَلًا، لايُدْرى: أَذَكَرٌ هو أَم أُنثى، لَم يُسَمَّ حَبَلًا،فإذا كلئتْ أُنثى وبَلَغَتْ حَدَّ الحَمْلِ فحَبَلَتْ،فذاكَ الحَبَلُ هو الذي نَهى عن بَيعِهِ، والأَوَّلُ قَد عُلِمَتْ أُنوثَتُهُ بَعدَ الولادَةِ فعُبِّرَ عنهُ بِالحَبَلَةِ، وصارَ مَعنى الكلامِ: لِأَنَّهُ نَهى عن بَيْعِ حَبَلِ الجَنينَةِ التي كلئتْ حَبَلًا لا يُعرَفُ ما هي ثُمَّ عُرِفَ بَعدَ الوَضعِ، وكذلكَ في الآدَمِيِّينَ. فإذَن لا يُقالُ لَها: حَبَلَةٌ، إلّا بَعدَ المعرِفَةِ بِأَنَّها أُنثى وعِندَ ذِكرِ الحَبَلِ الثّاني؛ لأَنَّ هذهِ الأُنثى قَبلَ أَن تَحبَلَ وهي صَغيرَةٌ (رِخْلى)، وتُسَمّى أَيضًا (حائلًا) وأَشباه ذلك، وقَد زالَ عنها اسمُ الحَبَلِ، فإذا حَبَلَتْ وذُكِرَ حَبَلُها وازدَوَجَ ذِكرُهُ معَ الحلَةِ الأُولى التي كلئتْ فيها حَبَلًا فُرِّقَ بَينَ اللَفظَيْنِ بِتاءِ التَّأنيثِ، وخُصَّ اللَفظُ للذي هو عِبارَةٌ عن الأُنثى بِالتّاءِ دونَ اللَفظِ الذي لا يُدْرى: أَذَكَرٌ أَم أُنثى".

٨٣ - هو القاسِمُ بنُ سَلّامٍ. كانَ أَبوهُ مَملوكًا رُومِيًّا. وكانَ أَبو عُبَيْدٍ إمامَ أَهلِ عَصرِهِ في كُلِّ فَنٍّ مِن العِلمِ، أَخَذَ عن أَبي زَيدٍ وأَبي عُبَيْدَةَ والأَصمَعِيِّ وأَبي مُحَمَّدٍ اليَزيدِيِّ وابنِ الأَعرابيِّ والكِسائيِّ والفَرّاءِ وغَيرِهِم، ورَوى النّاسُ مِن كُتُبِهِ نَيِّفًا وعِشرينَ كِتابًا. ولهُ مِن التَّصانيفِ: الغَريبُ المُصَنَّف، وغَريبُ القُرآن، وغَريبُ الحَديث، ومَعاني القُرآن، والمقصورُ والممدود، والقِراءات، والمذكَّرُ والمؤَنَّث، والأَمثال، وغَيرُ ذلك. تُوُفِّيَ بِمَكَّةَ سنةَ أَربَعٍ وعِشرينَ ومِئَتَيْنِ. يُنظَر: بُغيَةُ الوُعاة: ٢/ ٢٥٣-٢٥٤.

٨٤ – الذي في (كِتاب الأَموال) لأَبي عُبَيْد: ح١٤٧: "وحَدَّثَني سَعدُ بنُ أَبي سُلَيمانَ عن عَبدِ العَزيزِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ سَلَمَةَ: حَدَّثَنا الماجِشونُ قالَ: قالَ بِلالٌ لِعُمَرَ بنِ الخَطّابِ في القُرى التي افتَتَحَها عَنوَةً: اقسِمْها بَينَنا وخُذْ خُمُسَها. فقالَ عُمَرُ: لا، هذا عَيْنُ المالِ، ولكِنّي أَحبِسُهُ في ما يُجرى عليهِم وعلى المسلِمِينَ. فقالَ بِلالٌ وأَصحابُهُ: اقسِمْها بَينَنا. فقالَ عُمَرُ: اللهُمَّ اكفِني بِلالًا ودَويهِ. قالَ: فما حالَ الحَوْلُ ومِنهُم عَيْنٌ تَطرِفُ. قالَ عَبدُ العَزيزِ بنُ أَبي سَلَمَةَ: وأَخبَرَني زَيدُ بنُ أَسلَمَ قالَ: قالَ عُمَرُ: تُريدونَ أَنْ يَأتيَ آخِرُ النّاسِ لَيْسَ لَهُم شَيءٌ". وساقَ الأَثَرَ مِن طَريقِ أَبي عُبَيْدٍ أَيضًا ابنُ زنجَوَيْه في (كِتاب الأَموال): ح٢٢٤، و٢٢٥، وقالَ مُحَقِّقُهُ: ١/ ١٩٢: "وإِسنادا ابنِ زنجَوَيْه ضَعيفانِ؛ فيهِما الماجِشونُ وزَيدُ بنُ أَسلَمَ، يَرويانِ عن عُمَرَ ولَم يُدرِكاهُ". ورَوى نَحوَهُ أَبو يوسُفَ في (كِتاب الخَراج): ١٢٦، مِن طَريقِ حَبيبِ بنِ أَبي ثابِتٍ. وعَلَّقَ عليهِ مُحَقِّقُ (كِتاب الأَموال) لابنِ زنجَوَيْه بِقَولِهِ: ١/ ١٩٢: "وحَبيبٌ لَم يُدرِكْ زَمَنَ عُمَرَ". وعَلَّقَ مُحَمَّد خَليل هَرّاس مُحَقِّقُ (كِتاب الأَموال) لأَبي عُبَيْدٍ على هذا الأَثَرِ بِقَولِهِ: ٧٠: "لا تَظُنَّ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ دَعا على بِلالٍ وأَصحابِهِ بِالموتِ، كيفَ وهو الذي يَقولُ في شَأنِ بِلالٍ: أَبو بَكرٍ سَيِّدُنا أَعتَقَ سَيِّدَنا، ولكِنَّهُ أَرادَ بِذلكَ أَنْ يَكفِيَهُ اللهُ خُصومَتَهُم مَعَهُ"، ثُمَّ قالَ: "فعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عنهُ أَرادَ حينَ حَبَسَ العَيْنَ لِتَجريَ غَلَّتُها على المسلِمِينَ قَرنًا بَعدَ قَرنٍ، ولَو قَسَمَها على الغانِمِينَ لَضَرَّ ذلك بِمَن سيَأتي بَعدَهُم مِن ذَراري المسلِمِينَ". وفي (كِتاب الأَموال) لأَبي عُبَيْدٍ أَيضًا: ح١٤٩، أَنَّ ابنَ مَريَمَ حَدَّثَ عن ابنِ لَهيعَةَ عن يَزيدَ بنِ أَبي حَبيبٍ عَمَّن سَمِعَ عَبدَ اللهِ بنَ المُغيرَةِ بنِ أَبي بُردَةَ يَقولُ إِنَّهُ سَمِعَ سُفيانَ بنَ وَهبٍ الخَولانيَّ يَقولُ: لَمّا افتُتِحَتْ مِصْرُ بِغَيرِ عَهدٍ قامَ الزُّبَيْرُ فقالَ: ياعَمْرَ بنَ العاصِ، اقسِمْها. فقالَ عَمْرٌو: لا أَقسِمُها. فقالَ الزُّبَيْرُ: لَنَقسِمْها كما قَسَمَ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ خَيْبَرَ. فقالَ عَمْرٌو: لا أَقْسِمُها حَتّى أَكتُبَ إِلى أَميرِ المؤمِنِينَ. فكَتَبَ إِلى عُمَرَ، فكَتَبَ إِليهِ عُمَرُ أَن دَعْها حَتّى يَغزُوَ مِنها جَبَلُ الحَبَلَةِ. قالَ أَبو عُبَيْدٍ: أَراهُ أَرادَ: أَن تَكونَ فَيئًا مَوقوفًا لِلمُسلِمِينَ ما تَناسَلوا، يَرِثُهُ قَرنٌ بَعدَ قَرنٍ، فتَكون قُوَّةً لَهُم على عَدُوِّهِم". ورَواهُ أَيضًا ابنُ زنجَوَيْه في (كِتاب الأَموال): ح٢٢٧، بِإِسنادٍ فيهِ عَبدُ اللهِ بنُ صالِحٍ وابنُ لَهيعَةَ، وكِلاهُما ضَعيفٌ. يُنظَر: تَعليقُ مُحَقِّقِ (كِتاب الأَموال) لابنِ زنجَوَيْه: ١/ ١٩٣. ويُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: ٤/ ٤٧.

٨٥ – في المخطوط: "الف"، والصَّوابُ ما أَثبَتْنا.

٨٦ – يُنظَرُ التَّخريجُ السّابِقُ، والرَّوضُ الأُنُف: ٦/ ٥٨٠–٥٨١.

٨٧ – في المخطوط: "ذوا"، وما أَثبَتْنا هو الذي يُناسِبُ السِّياقَ.

٨٨ – في المخطوط: "فلاجناس"، والصَّوابُ ما أَثبَتْنا، بِدَليلِ وُرودِها كذلكَ في (نَتائج الفِكر): ١٣٦.

٨٩ – أَورَدَ السُّهَيلِيُّ (دَوي) هُنا مَنصوبةً لأَنَّهُ جَعَلَها مُفَسِّرَةً لِما هو مَنصوبٌ، وهو (دَويه) في قَولِ عُمَرَ المذكورِ آنفًا: "اللهُمَّ اكفِني بِلالًا ودَويهِ".

٩٠ – في (نَتائج الفِكر): ٢٥٠: "هاءُ التَّأنيثِ تَدُلُّ على نِهايَةِ ما دَخَلَتْ عليهِ كـ(الضَّرْبَة) مِن (الضَّرْب)، وحَذْفُها في هذا البابِ وفي أَكثَرِ الأَبوابِ يَدُلُّ على انتِفاءِ النِّهايَةِ؛ أَلا تَرى أَنَّ (الضَّرْب) يَقَعُ على القَليلِ

والكَثيرِ إلى غَيرِ نِهايَةٍ، وكذلك (التَّمْرُ) و(البُرُّ) و سائرُ الأَجناسِ؟ وإنَّما ا ستَحَقَّت الهاءُ ذلك لأَنَّ مخرَجَها مِن مُنتَهى الـ صَّوتِ وغايَتِهِ فـ صَلَحَتْ لِلغاياتِ. ولذلك قالوا: عَلّامَةٌ، ونَـ سّابَةٌ، أَي: غايَةٌ في صِفَتَيْهِما". ويُنظَر: التَّكمِلَة: ١٢٩، والمُخَصَّص: ١٦/ ١٠٣.

٩١ – في المخطوط: "ثبت"، والصَّوابُ ما أَثبَتْنا.

٩٢ – في (أَمالي السُّهَيلِيّ): ٣٠: "وكذلك تَقولُ: جاءَ النَّسّابَةُ، وفَعَلَ العَلّامَةُ، فتُجري التَّأنيثَ أَو التَّذكيرَ على المعنى لا على اللَفظِ؛ لأَنَّ تَذكيرَهُ حَقيقةٌ وتَأنيثَ الاسمِ مَجازٌ".

٩٣ – التَّأنيثُ على ضَرَبَيْن: حَقيقيٍّ، كتَأنيثِ (المرأَة) و(النّاقَة) ونَحوِهِما ممّا يَتعَلَّقُ بِالوَ ضعِ والا صطِلاحِ. يُنظَر: المفَ صَّلُ في صَنعَةِ الإعراب: ٢٤٣، والبُلغَةُ في الفَرقِ بَيْنَ المذَكَّرِ والمؤَنَّث: ٦٣.

٩٤ – زِيادَةٌ لا يَستَقيمُ الكلامُ إلّا بها.

٩٥ – في (أَمالي الـ سُّهَيلِيّ): ٣٠: "إنَّـتاءَ للتَّأنيثِ في (حَمْزَة) و(تَمْرَة) حَرفٌ جاءَ لمعنًى، وهو للدَّلالةُ على الفَرقِ بَينَ الواحِدِ والجَمعِ، فإذا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا أَو امرأَةً ذَهَبَ ذلك المعنى وعُدِمَ الالتِفاتُ إلى ذلك الفَرقِ، فـ صارَ الا سمُ في حالِ العَلَمِيَّةِ كـ(عُمَر) الذي عُدِمَتْ فيهِ بِنيَةُ (عامِر) وغُيِّرَ مِن وَزنِهِ. وإنَّما يُراعى في العَلَمِيَّةِ حالُ الاسمِ قَبلَ التَّسميةِ إذا لَم يُغَيَّرْ عن بِنيَتِهِ وبَقيَ على حالِهِ، فـ(طَلحَةُ) لَم يَبقَ على حالِهِ؛ لأَنَّ التّاءَ بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ، وكأَنَّها في حالِ العَلَمِيَّةِ لَيسَت تلك التي كانَتْ فاصِلَةً بَينَ الواحِدِ والجَميعِ، وفاصِلَةً بَينَ المذَكَّرِ و المؤَنَّثِ نَحو (طَلحَة) و(طَلح)، و(مُسلِمَة) و(مُسلِم)، وكُنْتَ تَقولُ: طالَت الطَّلحَةُ، وفَعَلَت التَّمرَةُ، وتَقولُ في حالِ العَلَمِيَّةِ: فَعَلَ طَلحَةُ، وتَقولُ قَبلَ التَّ سمِيَةِ: طَلحَةٌ عَظيمَةٌ وكَبيرَةٌ، ولا تَقولُ ذلك في حالِ العَلَمِيَّةِ..فالالتِفاتُ قَبلَ العَلَمِيَّةِ إلى لَفظِ الا سمِ، فهو للذي يُذَكَّرُ أَو يُؤَنَّثُ، والالتِفاتُ في حالِ العَلَمِيَّةِ إلى المُسَمّى، فهو المقصودُ بِالتَّأنيثِ أَو التَّذكيرِ".

٩٦ – في المخطوط: "هذين الاسمين"، والسِّياقُ يَشهَدُ لِصِحَّةِ ما أَثبَتْنا.

٩٧ – زِيادَةٌ لا يَستَقيمُ الكلامُ إلّا بها.

٩٨ – في المخطوط: "وقفوا"، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياق.

٩٩ – يُنظَر: الكِتاب: ١/ ٢١–٢٢، والمقتَضَب: ٣/ ٣٠٩.

١٠٠ – في المخطوط: "كيف تـ ضارع الأفعال ابراهيم وهارون ليحملن ويـ ضرب"، وما أَثبَتْنا هو المنا سِبُ لِلسِّياق.

١٠١ – يُنظَر: أَمالي الـ سُّهَيلِيّ: ٢٠. وقد رُدَّ اعتِراضُ الـ سُّهَيلِيِّ هذا بِأَنَّ (ضارِبًا) ونَحوَهُ لَم تَتَحَقَّقْ فيهِ مُشابَهَةُ الفِعلِ التي ذَكَرَها النَّحويُّونَ في هذا الباب؛ لأَنَّهُم ذَكَروا أَنَّ المشابَهَةَ في الفَرعِيَّةِ المتَكَرِّرَةِ والخُروج عن الأَصلِ في أَمرَيْنِ، و(ضارِبٌ) ونَحوُهُ فيهِ فَرعيَّةُ الوَصفيَّةِ فقط، وهذه لا تَستَقِلُّ وَحدَها بمنعِ صَرفِ الا سمِ. وأَمّا كَونُ (ضارِب) على وَزنِ الفِعلِ، نَحو (قاتِل) فلا يُعتَدُّ بِهِ في مَنعِ الصَّرفِ؛ لأَنَّ هذا الوَزنَ لَيسَ مُختَصًّا

بالفِعلِ ولا غالِبًا فيهِ، وأمّا عَمَلُهُ عَمَلَ الفِعلِ فلا مَدخَلَ لهُ في مَنعِ الـ صَّرفِ. يُنظَر: ما لا يَنـ صَرِفُ ومَوانِعُ الصَّرْفِ بَينَ النَّحويِّينَ والسُّهَيلِيّ: ١٤٢-١٤٣.

١٠٢ - يُنظَر: أَمالي الـ سُّهَيلِيّ: ٢١-٢٢. وقد رُدَّتْ مُحاجَّةُ الـ سُّهَيلِيِّ هذه بأَنَّ مُرادَ النَّحويِّينَ بقَولِهم: التَّعريفُ يوجِبُ مُ شابَهَةَ الا سمِ لِلفِعلِ لأَنَّ التَّعريفَ فَرعٌ عن التَّنكيرِ، وأَنَّ الا سمَ المعرِفَةَ يَكونُ فَرعًا عن النَّكِرَةِ فيُ شبِهُ الفِعلَ الذي هو فَرعٌ عن الا سمِ. وقَولُهُم: إذا دَخَلَت الأَلِفُ واللامُ على ما لا يَنـ صَرِفُ أَو أُضيفَ زالَ شَبَهُ الفِعلِ عنهُ، مَعناهُ أَنَّهُ يُجَرُّ بالكسرةِ في تلك الحالةِ؛ لأَنَّهُ كانَ قَبلَ دُخولِ ذلك يُشبِهُ الفِعلَ في كَونِهِ فَرعًا في بابِهِ، وكانَ يُجَرُّ بالفَتحَةِ، فلَمّا دَخَلَهُ ذلك صارَ يُجَرُّ بالكسرةِ، فدَلَّ ذلك على زَوالِ شَبَهِ الفِعلِ عنهُ. والاقتِرانُ ب(ال) والإ ضافةِ لَيسَ كُلٌّ مِنهُما فَرعِيَّةً يُعتَدُّ بها في مَنعِ الـ صَّرفِ، وإنَّما يَعتَدُّ النَّحويُّونَ بِفَرعِيَّةِ التَّعريفِ إذا كانَ بِالعَلَمِيَّةِ أَو شِبهِها؛ لأَنَّ ذلك هو الثّابِتُ مِن استِقراءِ كلامِ العَرَبِ في ما لا يَنصَرِفُ، وهُم يَقولونَ إنَّ العَلَمِيَّةَ فَرعِيَّةٌ في الا سمِ تَجعَلُهُ يُشبِهُ الفِعلَ في كَونِهِ فَرعًا عن أَصلٍ. والنَّحويُّونَ لا يَبحَثونَ في هذا البابِ عَمّا يُشبِهُ الفِعلَ شَبَهًا مُطلَقًا بحيثُ يَكونُ قريبًا منهُ في اللَفظِ والمعنى ونَحو ذلك، وإنَّما يَبحَثونَ عَمّا يَكونُ بهِ الا سمُ فَرعًا عن أَصلٍ كما أَنَّ الفِعلَ فَرعٌ عن أَصلٍ، ولا شَكَّ في أَنَّ (مُكْرِمًا) و(مُستَخْرِجًا) ونَحوَهُما تَتَحَقَّقُ فيهِ الفَرعِيَّةُ؛ لأَنَّ الوَ صفَ فَرعُ المو صوفِ، كما أَنَّ (فِرعَون) و(قارون) و(إسماعيل) ونَحوَها مِن الأَسماءِ تَتَحَقَّقُ فيها الفَرعِيَّةُ؛ لأَنَّها أَعلامٌ أَعجَمِيَّةٌ، والتَّعريفُ فَرعُ التَّنكيرِ، والعُجمَةُ فَرعٌ عن العَرَبِيَّةِ، فلِهذا مُنِعَتْ هذه الأَسماءُ مِن الـ صَّرفِ لِوُجودِ فَرعِيَّتَيْنِ فيها، و صُرِفَ نَحو (مُكْرِم) و(مُ سْتَخْرِج) لِوُجودِ فَرعِيَّةٍ واحدةٍ، هي الوَصفِيَّةُ، وهي لا تَستَقِلُّ بمنعِ الصَّرفِ. يُنظَر: ما لا يَنصَرِفُ ومَوانِعُ الصَّرْفِ بَينَ جُمهورِ النَّحويِّينَ والسُّهَيلِيّ: ١٤٥-١٤٦.

١٠٣ - أَفرَدَ السُّهَيلِيُّ مَسأَلَةً طَويلةً مِن مَسائلِهِ لِلرَّدِّ على النَّحويِّينَ في ما أَخَذوا بهِ مِن التَّعليلاتِ في بابِ ما يَنصَرِفُ وما لا يَنصَرِفُ، وهي مُضَمَّنَةٌ في المطبوعِ من (أَمالي السُّهَيلِيّ): ١٩-٣٩، وعُنوانُها: (مَسأَلَةٌ في ما لا يَنـ صَرِفُ مِن الأَسماء). و صَنَّفَ الدُّكتور عَبد العَظيم فَتحي خَليل كِتابًا عُنوانُهُ (ما لا يَنـ صَرِفُ ومَوانِعُ الصَّرْفِ بَينَ جُمهورِ النَّحويِّينَ والسُّهَيلِيّ).

١٠٤ - جُزءٌ مِن آيةٍ كريمةٍ هي قولُهُ تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾.

١٠٥ - في المخطوط: "موضع"، وما أَثبَتْنا هو الصَّوابُ.

١٠٦ - في المخطوط: "مطيل"، وما أَثبَتْنا هو الـ صَّوابُ. والمرأَةُ المُطْفِلُ هي التي مَعَها طِفلٌ. يُنظر: (المذكَّرُ والمؤَنَّث) لأَبي حاتِمٍ الـ سِّجِ ستانيّ: ٦٨، و(كِتابُ المذكَّر والمؤَنَّث) لأَبي بَكرٍ الأَنباريّ: ٥١٣، و(المذكَّرُ والمؤَنَّث) لابنِ فارس: ٥٠.

١٠٧ - في المخطوط: "مكربه"، وما أَثبَتْنا هو الصَّوابُ.

١٠٨ - في المخطوطِ كلمَةٌ غَيرُ مَنقوطَةٍ وبلا ميمٍ ثالثةٍ، وما أَثبَتْنا هو أَكثَرُ مارَأَيْناهُ مُناسَبَةً لِلرَّسمِ ولِلسِّياق؛ إذ ذَكَرَ أَبو حاتِمٍ الـ سِّجِ ستانيُّ في (المُذكَّر والمُؤَنَّث): ٦٩، أَنَّ غالِبَ قَولِ العَرَبِ هو: امرأَةٌ مُحْمِقٌ، لِلَّتي تَلِدُ

الحَمْقى؛ لأنَّها أَ شبَهَت (طامِثًا) و(حائِ ضًا)؛ لأَنَّ الأَطفالَ أَكثَر ما تَكونُ مَعَ الأُمَّهاتِ. غَيرَ أَنَّهُم رُبَّما قالوا: امرَأَةٌ مُحْمِقَةٌ؛ إذ جازَ أَن تُ ستَعْمَلَ الكلمَةُ لِلذَّكَرِ أَي ضًا. ويُنظَر: (كِتابُ المذكَّر والمؤَنَّث) لأَبي بَكرٍ الأَنباريِّ: ٥١٣-٥١٤.

١٠٩ - في (الكِتاب): ٢/ ٤٧: "زَعَمَ الخَليلُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ كقَولِكَ: مُعَ ضِّلٌ، لِلقَطاةِ، وكقولِك: مُرْضِعٌ، لِلَّتي بها الرِّضاعُ. وأَمّا (المُنفَطِرَةُ) فيَجيءُ على العَمَلِ، كقَولِكَ: مُنشَقَّةٌ، وكقَولِكَ: مُرْضِعَةٌ، لِلَّتي تُرْ ضِعُ". وفيهِ أَي ضًا: ٣/ ٣٨٣-٣٨٤: "فزَعَمَ الخَليلُ أَنَّهُم إذا قالوا: حائضٌ، فإنَّهُ لَم يُخرِجْهُ على الفِعْلِ، كما لَّهُ حينَ قالَ: دارِعٌ، لم يُخرِجْهُ على (فَعَلَ)، وكلَّهُ قالَ: دِرْعِيٌّ. فإنَّما أَرادَ (ذاتُ حَيْضٍ) ولَم يَجِئْ على الفِعْلِ. وكذلك قَولُهُم: مُرْ ضِعٌ، إذا أَرادَ (ذاتُ رَ ضاعٍ) ولَم يُجْرِها على (أَر ضَعَتْ) ولا (تُر ضِعُ). فإذا أَرادَ ذلك قالَ: مُرْ ضِعَةٌ. وتَقولُ: هي حائ ضَةٌ غَدًا، لا يَكونُ إلّا ذلك؛ لأَنَّك إنَّما أَجرَيْتَها على الفِعْلِ على: هيَ تَحيضُ غَدًا. هذا وَجهُ ما لَم يُجْرَ على فِعْلِهِ في ما زَعَمَ الخَليلُ". ويُنظَر: (للمذكَّرُ والمؤَنَّث) لِلمُبَرِّد: ١٠٣-١٠٤، و١٢٢-١٢٣.

١١٠ - في المخطوط: "اكثر"، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياق.

١١١ - ذَهَبَ الكوفِيُّونَ إلى أَنَّ عَلامَةَ التَّأنيثِ إنَّما حُذِفَتْ مِن نَحوِ (طالِق) و(طامِث) و(حائض) لاختِصاصِ المؤَنَّثِ بِهِ. أَمّا البَصريُّونَ فلَهُم في نَحوِ ذلك مَذهَبان؛ فعِندَ الخَليلِ لَّهُ على مَعنى النَّسَبِ ك(لابِن) و(تامِر)، كلَّهُ قيلَ: ذاتُ حَيْضٍ، وذاتُ طَمْثٍ؛ وعِندَ سيبَوَيْهِ لَّهُ مُتَأوَّلٌ ب(إنسان أَو شَيء حائض). وإنَّما يَكونُ ذلك في الصِّفَةِ لِلتِبتةِ، فأَمّا الحادِثَةُ فلابُدَّ لها مِن عَلامةِ التَّأنيثِ، فتَقولُ: حائ ضَةٌ وطالِقَةٌ الآنَ أَو غدًا. يُنظَر: الكِتاب: ٣/ ٣٨٣-٣٨٤، والمُفَ صَّل في صَنعَةِ الإعراب: ٢٤٥، والإن صاف في مَسائلِ الخِلاف: ٦١٥، وشَرحُ الرَّضِيِّ عَلى كافِيَةِ ابنِ الحاجِب: ٤/ ٢٨٦-٢٨٠.

١١٢ - نَصُّ عِبارةِ سيبَوَيْهِ في (الكِتاب): ٣/ ٣٨٣: "هذا بابُ ما يَكونُ مُذَكَّرًا يو صَفُ بِهِ المؤَنَّثُ، وذلك قولُكَ: امرأَةٌ حائضٌ، وهذهِ طامِثٌ، كما قالوا: ناقَةٌ ضامِرٌ، يو صَفُ بِهِ المؤَنَّثُ وهو مُذَكَّرٌ. فإنَّما (الحائضُ) وأَشباهُهُ في كلامِهِم على أَنَّهُ صِفةُ (شَيء)، و(الشَّيءُ) مُذَكَّرٌ، فكأَنَّهُم قالوا: هذا شَيءٌ حائضٌ، ثُمَّ وَصَفوا بِهِ المؤَنَّثَ كما وَ صَفوا المذَكَّرَ بالمؤَنَّثِ فقالوا: رَجُلٌ نُكَحَةٌ". وقد ساقَ أَبو بَكرٍ الأَنباريُّ كلامَ سيبَوَيْهِ هذا في (كِتاب للمذكَّر والمؤَنَّث) : ١٤٩-١٥٠، ثُمَّ عَقَّبَ عليهِ بِقَولِهِ: "وهذا كُلُّهُ عِندي خَطَأٌ؛ لأَنّا لَو قُلْنا: هِندٌ حائضٌ، ونَحنُ نُريدُ: هِندٌ شَخصٌ حائضٌ، و شَيءٌ حائضٌ، للَزِمَنا أَن نَقولَ: هِندٌ قائمٌ، جُمْلٌ جالِسٌ، على مَعنى: هِندٌ شَخصٌ قائمٌ، وجُمْلٌ شَيءٌ جالِسٌ، وفي إجازَةِ هذا خُروجٌ عن العَرَبيَّةِ. وقالَ الفَرّاءُ: يَلزَمُ مَن قالَ: (حائضٌ) وَ صفٌ ل(شَيء) أَن يَقولَ: هذهِ امرأَةٌ جالِسٌ، ولا يَقول: هذهِ، بَل يَقولُ: هذا. وقالَ الفَرّاءُ: يَلزَمُهُ أَن يَقولَ: الحائضُ يَحيضُ، على مَعنى: الشَّخصُ يَحيضُ، وقالَ: لَم نَجِدْ لهذا القَول مَذهَبًا. قالَ أَبو بَكرٍ: ولَو قُلْنا أَي ضًا: زَيدٌ نُكَحَةٌ، ونَحنُ نُريدُ: زَيدٌ نَسَمَةٌ نُكَحَةٌ، لَلَزِمَنا أَن نَقولَ: زَيدٌ قائمَةٌ، على مَعنى: زَيدٌ

سَمَةٌ قائمةٌ، وهذا كُلُّهُ مُحالٌ. ومَذهَبُ الفَرّاءِ في (نُكَحَة) وفي كُلِّ نَعتٍ لِمُذَكَّرٍ دَخَلَتْهُ هاءُ التَّأنيثِ لِأَنَّهُ لا يَخلو مِن أَن يَكونَ مَدحًا أَو ذَمًّا؛ فإن كانَ مَدحًا فهو مُشَبَّهٌ ب(الدّاهِيَة)؛ وإن كانَ ذَمًّا فهو مُشَبَّهٌ ب(البَهيمَة).

١١٣ - في المخطوط: "فقيل"، ولا مَعنى لهُ هُنا، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

١١٤ - في المخطوط: "فقيل"، ولا مَعنى لهُ هُنا، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

١١٥ - يُنظَرُ في الدِّفاعِ عن وِجهَةِ نَظَرِ البَصريِّينَ ورَدِّ حُجَجِ الكوفيِّينَ: الإنصاف في مَسائلِ الخِلاف: ٦١٥-٦٢٣.

١١٦ - في المخطوط: "الابه"، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياقِ. والآيَةُ المَقصودَةُ هيَ قَولُهُ تَعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾.

١١٧ - في المخطوط: "الفطرة"، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

١١٨ - في المخطوط: "بالغير"، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

١١٩ - في المخطوطِ كلمَةٌ غَيرُ مَنقوطَةٍ، وما أَثبَتْنا هو أَكثَرُ ما رَأَيْناهُ مُناسَبَةً لِلرَّسمِ والسِّياقِ.

١٢٠ - زِيادَةٌ لا يَستَقيمُ الكلامُ إلّا بها.

١٢١ - لا وُجودَ لِقَولِهِ تَعالى: ﴿غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ في المخطوطِ. والمذكورُ جُزءٌ مِن آيَةٍ كريمَةٍ هي قولُهُ تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾.

١٢٢ - في المخطوط: "بين"، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

١٢٣ - في المخطوط: "دعاكن"، ولا مَعنى لهُ هُنا، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

١٢٤ - في المخطوط: "الزمان"، بِالزّايِ المنقوطةِ، وهو تَصحيفٌ ظاهِرٌ.

١٢٥ - في المخطوط: "الزمان"، بِالزّايِ المنقوطةِ، وهو تَصحيفٌ ظاهِرٌ.

١٢٦ - في المخطوط: "العرسه"، وما أَثبَتْنا هو أَقرَبُ احتِمالٍ يُوافِقُ الرَّسمَ والسِّياقَ.

١٢٧ - في المخطوط: "المتفرقه"، وما أَثبَتْنا هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

١٢٨ - في المخطوط: "بمومن"، ولا معنى له هنا، وما أَثبَتْنا هو الموافقُ لِلسِّياقِ.

١٢٩ - في المخطوط: "العجلة"، ولا مَعنى لهُ هُنا، وما أَثبَتْنا هو الموافِقُ لِلسِّياقِ؛ إذ جاءَ في (القاموس المحيط): ٢/ ١٣٧٥: "فَحْلٌ بَيِّنُ الفُحولَةِ والفِحالَةِ والفِحْلَةِ، بِكَسْرِهِما".

١٣٠ - في (القاموس المحيط): ٢/ ١١٩٩: "أَطْرَقَ ... فُلانًا فَحْلَهُ: أَعارَهُ لِيَضْرِبَ في إبِلِهِ".

١٣١ - النِّتاجُ هو وِلادَةُ النّاقَةِ، يُقالُ: نُتِجَت النّاقَةُ نِتاجًا، وأُنْتِجَتْ، وقَد نَتَجَها أَهلُها. يُنظَر: القاموسُ المحيط: ١/ ٣١٨.

١٣٢ - في المخطوط: "لذلك"، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

١٣٣ - في المخطوط: "التناكح ممن جعلوها"، ولا مَعنى لهذا الكلامِ هُنا، وما أَثبَتْنا هو المناسِبُ لِلسِّياقِ.

١٣٤ - في المخطوط: "نمي"، وما أَثبَتْنا هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

١٣٥ – في المخطوط: "فِصح"، وما أَثْبَتْنا هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

١٣٦ – رَوى مُسلمٌ في صَحيحِهِ: ح٨٧٦، كتاب الصَّلاة، باب (وُجوب قِراءَةِ الفاتِحَةِ في كُلِّ رَكعَةٍ)، عن أَبي هُرَيْرَةَ عن النَّبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ و سَلَّمَ، قالَ: ((مَن صَلّى صَلاةً لَم يَقرَأْ فيها بِأُمِّ القُرآنِ فهِيَ خِداجٌ)). ورَوى أَيضًا: ح٨٧٩، عن أَبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ قالَ: ((مَن صَلّى صَلاةً لَم يَقرَأْ فيها بِفاتِحَةِ الكِتابِ فهِيَ خِداجٌ)). والخِداجُ: النُّقصانُ، يُقالُ: خَدَجَت النّاقَةُ، إذا أَلقَتْ وَلَدَها قَبلَ أَوانِهِ وإن كانَ تامَّ الخَلْقِ. وأَخدَجَتْهُ، إذا وَلَدَتْهُ ناقِصَ الخَلْقِ وإن كانَ لِتَمامِ الحَملِ. وإنَّما قالَ: ((فهِيَ خِداجٌ))، و(الخِداجُ) مَصدَرٌ، على حَذفِ المضافِ، أَي: ذاتُ خِداجٍ، أَو يَكونُ قَد وَصَفَها بِالمصدَرِ نَفسِهِ مُبالَغَةً. يُنظَر: النِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر: ٢/ ١٢.

١٣٧ – في المخطوط: "فتح"، وما أَثْبَتْنا هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

١٣٨ – في المخطوط: "يودي"، وما أَثْبَتْنا هو الموافِقُ لِلسِّياقِ.

١٣٩ – يُنظَر: نَتائجُ الفِكر: ٢٧٣.

١٤٠ – هذهِ الجُملَةُ جُزءٌ مِن بَيتِ شِعرٍ هو:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فَقَد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وَذا نَشَبِ

والبَيتُ مِن شَواهِدِ: الكِتاب: ١/ ٣٧، والمُقتَضَب: ٢/ ٣٦، و٨٦، و٣٢١، و٤/ ٣٣١، وهو مُختَلَفٌ في نِسبَتِهِ، وهو في ديوانِ عَمْرِو بنِ مَعديكَرِبَ الزُّبَيدِيِّ: ٦٣، وفي ديوانِ خُفافِ بنِ نُدْبَةَ السُّلَمِيِّ: ١٢٦.

١٤١ – يُنظَر: الرَّوضُ الأُنُف: ٦/ ١٣٩–١٤٠، ونَتائجُ الفِكر: ٢٥٥.

١٤٢ – في (نتائج الفكر): ٢٥٩–٢٦٠: "حَذْفُ الباءِ مِن (أَمَرْتُكَ الخَيرَ) إنَّما يَكونُ بِشَرطَيْنِ؛ أَحَدُهُما اتِّصالُ الفِعلِ بِالمجرورِ، فإن تَباعَدَ مِنهُ لَم يَكُنْ بُدٌّ مِن الباءِ، نَحو قَولِكَ: أَمَرْتُ الرَّجُلَ يَومَ الجُمُعَةِ بِالخَيرِ، يَقبُحُ حَذْفُ الباءِ؛ لأَنَّ المعنى الذي مِن أَجلِهِ حُذِفَت الباءُ لَيسَ بِلَفظٍ وإنَّما هو مَعنًى في الكلمَةِ، وهو ما تَضَمَّنَتْهُ مِن مَعنى (كَلَّفْتُكَ)، فلَم يَقْوَ على الحَذفِ إلّا معَ القُربِ مِن الاسمِ كما كانَ ذلكَ في (اختَرْتُ) ... والشَّرطُ الثّاني: أَن يَكونَ المأمورُ بِهِ حَدَثًا، فإن كانَ جِسْمًا أَو جَوهَرًا لَم تُحذَف الباءُ مِن نَحوِ: أَمَرْتُكَ بِزَيدٍ، ولا تَقولُ: أَمَرْتُكَ زَيدًا؛ لأَنَّ الأَمرَ في الحَقيقَةِ لَيسَ بِهِ ولا لِلتَّكليفِ بِهِ مُتَعَلِّقٌ، وإنَّما تَدخُلُ الباءُ عليهِ مَجازًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَرْتُكَ بِضَربِ زَيدٍ أَو إكرامِهِ، ثُمَّ حَذَفْتَ".

١٤٣ – في (نتائج الفكر): ٢٦٠: "أَمّا (نَهَيْتُكَ عن الشَّرِّ) فلا يَجوزُ حَذْفُ الحَرفِ الجارِّ فتَقولَ: نَهَيْتُكَ الشَّرَّ؛ لأَنَّهُ لَيسَ في ضِمنِ الكلامِ ما يَتَضَمَّنُ النَّصبَ، والنَّهيُ عن الشَّيءِ إبعادٌ عنهُ وكَفٌّ وزَجرٌ، وكُلُّ هذهِ المعاني مُتَعَدِّيَةٌ بِ(عَن)، فلَم يَكُنْ بُدٌّ مِنها، بِخِلافِ الأَمرِ فإنَّهُ إغراءٌ بِالشَّيءِ وإلزاقٌ بِهِ، فمِن ثَمَّ تَعَدّى بِالباءِ، وهو أَيضًا بمعنى التَّكليفِ والإلزامِ، فمِن ثَمَّ جازَ إسقاطُ الباءِ". وفي (الرَّوض الأُنُف): ٦/ ١٤٠: "لا يَستَقيمُ: نَهَيْتُكَ الشَّرَّ؛ إذ لَيسَ في مَعنى (نَهَيْتُكَ) فِعلٌ ناصِبٌ".

١٤٤ – زيادَةٌ مِن أَصل البَيتِ سَقَطَتْ مِن المخطوطِ. والبَيتُ قَد نُسِبَ في (شَرح شَواهِدِ الإيضاح) لابنِ بَرِّي: ٧٤، إلى أَبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ، وفي (للدُّرَر اللَوامِع): ٢/ ١٣٣، إلِيهِ أَو إلى عَمْرِو بنِ أَحمَرَ الباهِلِيِّ، وفي (خِزانَة الأَدَب): ٩/ ٣٥٨، إلى ابنِ أَحمَرَ الباهِلِيِّ وَحدَهُ.

مَسرَدُ المَصادِرِ والمَراجِع

القُرآنُ الكَريم.

– الإتقان في عُلومِ القُرآن، جَلالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أَبي بَكرٍ السُّيوطِيّ (٩١١ه)، تحقيق فوّاز أَحمد زمرلي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.

– إعرابُ ثَلاثِينَ سورَةً مِن القُرآنِ الكَريم، أَبو عَبدِ اللهِ الحُسَينُ بنُ أَحمَدَ المعروفُ بِابنِ خالَوَيْه (٣٧٠ه)، تحقيق محمَّد إبراهيم سليم، مكتبة القُرآن، القاهرة، د.ط.، د.ت.

– أَمالي السُّهَيلِيِّ في النَّحوِ واللُغَةِ والحَديثِ والفِقه، أَبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ السُّهَيليّ (٥٨١ه)، تحقيق محمَّد إبراهيم البنّا، مطبعة السَّعادة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٣٩٠ه/ ١٩٧٠م.

– الإنصاف في مَسائلِ الخِلاف بَينَ البَصريِّينَ والكوفيِّين، أَبو البَرَكاتِ كَمالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحَمَّدٍ الأَنباريّ (٥٧٧ه)، تحقيق الدُّكتور جودة مبروك محمَّد مبروك، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، د.ت.

– الإيضاحُ في عُلومِ البَلاغَة – المَعاني والبَيانُ والبَديع، الخَطيبُ القزوينيُّ جَلالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الرَّحمن (٧٣٩ه)، تحقيق الدُّكتور محمَّد عبد المنعم خفاجي، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٦م.

– بَدائعُ الفَوائد، أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبي بَكرِ بنِ أَيُّوبَ المَعروفُ بِابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّة (٧٥١ه)، تحقيق عليّ بن محمَّد العمران، دار عالم الفوائد، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢٥ه.

– البُرهان في عُلومِ القُرآن، بَدرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ بهادِرَ بنِ عَبدِ اللهِ الزَّركَشِيّ (٧٩٤ه)، تحقيق محمَّد أَبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، القاهرة، الطَّبعة الثّانية، د.ت.

– بُغيَةُ الوُعاة في طَبَقاتِ اللُغَويِّينَ والنُّحاة، جَلالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ أَبي بَكرٍ السُّيوطيُّ الشّافِعِيّ (٩١١ه)، تحقيق محمَّد أَبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، د.ط.، د.ت.

– البَلاغَةُ العَرَبِيَّة – أُسُسُها وعُلومُها وفُنونُها وصُوَرٌ مِن تَطبيقاتِها بِهَيكَلٍ جَديدٍ مِن طَريفٍ وتَليد، عبد الرَّحمن حسن حبنَّكة الميدانيّ، دار القلم – دمشق، والدّار الشّاميَّة – بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٦ه/ ١٩٩٦م.

– البُلغَةُ في الفَرقِ بَينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّث، أَبو البَرَكاتِ بنُ الأَنباريّ (٥٧٧ه)، تحقيق الدُّكتور رمضان عبد التَّوّاب، وزارة الثَّقافة – مركز تحقيق التُّراث، الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة، د.ط.، ١٩٧٠م.

– البيان في غَريبِ إعرابِ القُرآن، أَبو البَرَكاتِ عَبدُ الرَّحمنِ كَمالُ الدِّينِ بنُ مُحَمَّدٍ الأَنباريّ (٥٧٧ه)، تحقيق الدُّكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، الطَّبعة الثّانية، ٢٠٠٦م.

- تاجُ العَروس مِن جَواهِرِ القاموس، السَّيِّدُ مُحَمَّد مُرتَضى الحُسَينيُّ الزَّبيديُّ (١٢٠٥ه)، مطبعة حكومة الكويت، د.ط.
- تاريخُ الإسلام ووَفَياتُ المَشاهيرِ والأَعلام، شَمسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ عُثمانَ الذَّهَبِيّ (٧٤٨ه)، تحقيق الدُّكتور عمر عبد السَّلام تدمري، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د.ط.، ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٣م.
- تَأويلُ مُشْكِلِ القُرآن، ابنُ قُتَيْبَة (٢٧٦ه)، تحقيق السَّيِّد أَحمد صقر، المكتبة العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّالثة، ١٤٠١ه/ ١٩٨١م.
- التَّعريفُ والإعلام في ما أُبهِمَ مِن الأَسماءِ والأَعلام في القُرآنِ الكَريم، تحقيق عبد أ. مهنّا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م.
- تَفسيرُ غَرائب القُرآن ورَغائب الفُرقان، نِظامُ الدِّينِ الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدُ بنُ حُسَينٍ القُمِّيُّ النَّيسابوريّ (٨٥٠ه)، تحقيق زكريّا عميرات، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٦ه.
- التَّكمِلَة – وهيَ الجُزءُ الثّاني مِن الإيضاح العَضُدِيّ، أَبو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ أَحمَدَ الفارِسِيّ (٣٧٧ه)، تحقيق الدُّكتور حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرِّياض، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، ١٤٠١ه/ ١٩٨١م.
- التَّلويح في شَرح الفَصيح – في ضِمنِ كِتاب (فَصيح ثَعلَبٍ والشُّروحُ التي عَلَيه)، أَبو سَهلٍ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ الهَرَويّ (٤٣٣ه)، تحقيق محمَّد عبد المنعم خفاجي، المطبعة النَّموذجيَّة، مصر، الطَّبعة الأُولى، ١٣٦٨ه/ ١٩٤٩م.
- تَهذيبُ اللُّغَة، أَبو مَنصورٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ الأَزهَرِيّ (٣٧٠ه)، تحقيق مجموعة محقّقين، الدّار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة، د.ط.، د.ت.
- الجَنى الدّاني في حُروفِ المَعاني، الحَسَنُ بنُ قاسِمٍ المُرادِيّ (٧٤٩ه)، تحقيق الدُّكتور فخر الدِّين قباوه ومحمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٣ه/ ١٩٩٢م.
- الحَملُ عَلى اللَفظِ والمعنى في القُرآنِ الكَريمِ في ضَوءِ القِياسِ عَلى المَشهورِ والنّادِر، الدُّكتور محمود عكاشة، الأَكاديميَّة الحديثة للكتاب الجامعيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ٢٠٠٩م.
- خِزانَةُ الأَدَب ولُبُّ لُبابِ لِسانِ العَرَب، عَبدُ القادِرِ بنُ عُمَرَ البَغدادِيّ (١٠٩٣ه)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الثّالثة، ١٤٠٩ه/ ١٩٨٩م.
- الخَصائص، أَبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جِنّي (٣٩٢ه)، تحقيق محمَّد عليّ النَّجّار، دار الهُدى، بيروت، الطَّبعة الثّانية، د.ت.
- الدُّرَرُ اللَوامِع على هَمْع الهَوامِع شَرح جَمْع الجَوامِع، أَحمَدُ بنُ الأَمينِ الشّنقيطيّ، تحقيق الدُّكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، ١٤٢١ه/ ٢٠٠١م.

- دَلائلُ الإعجاز، أَبو بَكرٍ عَبدُ القاهِرِ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ مُحَمَّدٍ الجُرجانيُّ النَّحويّ (٤٧١ه)، تحقيق محمود محمَّد شاكر، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- ديوانُ خُفافِ بنِ نُدْبَةَ السُّلَمِيّ، جمع وتحقيق الدُّكتور نوري حمّودي القيسيّ، مطبعة المعارف، بغداد، د.ط.، ١٩٦٨م.

- الرَّوضُ الأُنُفُ في شَرحِ السِّيرَةِ النَّبَويَّةِ لابنِ هِشام – ومَعَهُ السِّيرَةُ النَّبَويَّةُ لِلإمامِ ابنِ هِشام (ت٢١٨ه)، أَبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ السُّهَيليّ (٥٨١ه)، تحقيق عبد الرَّحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ط.، د.ت.

- سُنَنُ أَبي داوُد، أَبو داوُدَ سُلَيمانُ بنُ الأَشعَثِ السِّجِستانيّ (٢٧٥ه)، بيت الأَفكار الدّوليَّة، الرِّياض، د.ط.، د.ت.

- شَرحُ التَّسهيل، جَمالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ اللهِ الطّائيُّ الجَيّانيُّ الأَندلسِيُّ المعروفُ بِابنِ مالِك (٦٧٢ه)، تحقيق الدُّكتور عبد الرَّحمن السَّيِّد والدُّكتور محمَّد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٠ه/ ١٩٩٠م.

- شَرحُ الرَّضِيِّ عَلى كافِيَةِ ابنِ الحاجِب، رَضِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ الإستراباذِيُّ النَّحويّ (٦٨٦ه)، تحقيق الدُّكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.

- شَرحُ شَواهِدِ الإيضاح لأَبي عَلِيٍّ الفارِسِيّ، عَبدُ اللهِ بنُ بَرِّي (٥٨٢ه)، تحقيق الدُّكتور عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربيَّة، القاهرة، د.ط، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م.

- شَرحُ الفَصيح، ابنُ هِشامٍ اللَخمِيّ (٥٧٧ه)، تحقيق الدُّكتور مهدي عبيد جاسم، وزارة الثَّقافة والإعلام – دائرة الآثار والتُّراث، بغداد، الطَّبعة الأُولى، ١٤٠٩ه/ ١٩٨٨م.

- شَرحُ الفَصيح في اللُغَة، أَبو مَنصورٍ بنُ الجَبّان (تُوُفِّيَ بَعدَ عامِ ٤١٦ه)، تحقيق الدُّكتور عبد الجبّار جعفر القزّاز، دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة، بغداد، الطَّبعة الأُولى، ١٩٩١م.

- شِعرُ أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ، بنيونس الزّاكي، بحثٌ في مجلَّة معهد المخطوطات العربيَّة، المجلَّد ٤٢، الجزء الثّاني، نوفمبر ١٩٩٨م: ١٠٩–١٧٠.

- شِعرُ عَمرِو بنِ مَعْديكَرِبَ الزُّبَيْدِيّ، جمع وتنسيق مطاع الطّرابيشي، مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، الطَّبعة الثّانية، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م.

- الصّاحِبِيُّ في فِقْهِ اللُغَةِ العَرَبِيَّةِ وسنَنِ العَرَبِ في كَلامِها، أَبو الحُسَين أَحمَدُ بنُ فارِسِ بنِ زَكَرِيّا (٣٩٥ه)، تحقيق السَّيِّد أَحمد صقر، الهيئة العامَّة لقصور الثَّقافة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ٢٠٠٣م.

- صَحيحُ البُخارِيّ – مَعَ شَرحِهِ (فَتح الباري شَرح صَحيحِ البُخارِيّ)، أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ البُخارِيّ (٢٥٦ه)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.

- صَحيحُ مُسلِم - مَعَ شَرحِ الإمامِ مُحيي الدِّينِ النَّوَوِيِّ المتَوَفَّى سَنَةَ ٦٧٦ه المُسَمَّى المِنهاج شَرح صَحيح مُسلِمِ بنِ الحَجّاج ، أَبو الحسَينِ مُسلِمُ بنُ الحَجّاجِ النَّيسابورِيّ (٢٦١ه)، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطَّبعة الخامسة، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.

- ظاهِرَةُ التَّبادُلِ اللُغَويِّ في العَرَبِيَّة – دِراسَةٌ نَحويَّةٌ صَرفِيَّة، الدُكتور عاطف طالب الرّفوع، الأَكاديميُّون للنَّشر والتَّوزيع، عَمّان، الطَّبعة الأُولى، ١٤٣٥ه/ ٢٠١٤م.

- ظاهِرَةُ التَّحويلِ في الصِّيَغِ الصَّرفِيَّة، الدُكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريَّة، د.ط.، ١٩٨٦م.

- الغَريبُ المصَنَّف، أَبو عُبَيدٍ القاسِمُ بنُ سَلّام (٢٢٤ه)، تحقيق الدُكتور صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م.

- فَتحُ الباري شَرحُ صَحيحِ البُخاريّ، أَحمَدُ بنُ عَلِيِّ بنِ حَجَرٍ العَسقَلانيُّ الشّافِعِيّ (٨٥٢ه)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثّانية، ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.

- فِقهُ اللُغَةِ وسِرُّ العَرَبِيَّة، أَبو مَنصورٍ الثَّعالِبِيّ (٤٢٩ه)، تحقيق خالد فهمي، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م.

- القاموسُ المُحيط، مَجدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقوبَ الفَيروزآباديّ (٨١٧ه)، تحقيق محمَّد عبد الرَّحمن المرعشليّ، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، الطَّبعة الثّانية، ١٤٢٠ه/ ٢٠٠٠م.

- كِتابُ الأَموال، أَبو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلّام (٢٢٤ه)، تحقيق محمَّد خليل هرّاس، دار إحياء التُّراث الإسلاميّ، قَطَر، د.ط.، د.ت.

- كِتابُ الأَموال، حَميدُ بنُ زنجوَيه (٢٥١ه)، تحقيق الدُكتور شاكر ذيب فيّاض، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، الرِّياض، الطَّبعة الأُولى، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م.

- كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس في تاريخِ رِجالِ الأَندلس – عُلَمائها وأُمَرائها وشُعَرائها ودَوي النَّباهَةِ فيها مِمَّن دَخَلَ إلَيها أَو خَرَجَ عَنها، أَحمَدُ بنُ يَحيى بنِ أَحمَدَ بنِ عميرَةَ الضَّبِّيُّ (٥٩٩ه)، مطبعة روخس، مجريط، د.ط.، ١٨٨٤م.

- كِتابُ التَّكمِلَة لِكِتاب الصِّلَة، أَبو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ أَبي بَكرٍ القُضاعِيُّ البلنسِيُّ المعروفُ بِابنِ الأَبّار (٦٥٨ه)، مطبعة روخس، مجريط، د.ط.، ١٨٨٧م.

- كِتابُ الخَراج – في ضِمنِ كِتاب (في التُّراثِ الاقتِصادِيِّ الإسلامِيّ)، أَبو يوسُفَ يَعقوبُ بنُ إبراهيمَ (١٨٢ه)، دار الحداثة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٩٩٠م.

- كِتابُ الفَرائض وشَرح آياتِ الوَصِيَّة، أَبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ السُّهَيليّ (٥٨١ه)، تحقيق الدُكتور محمَّد إبراهيم البنّا، المكتبة الفيصليَّة، مكَّة المكرَّمة، الطَّبعة الثّانية، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٤م.

- الكِتاب – كِتابُ سيبَوَيْه، أَبو بِشْرٍ عَمرُو بنُ عُثمانَ بنِ قَنبَر (١٨٠ه)، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الثّالثة، ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.
- كِتابُ المُذكَّر والمُؤَنَّث، أَبو بَكرٍ مُحَمَّدُ بنُ القاسِمِ الأَنباريّ (٣٢٨ه)، تحقيق الدُّكتور طارق عبد عون الجنابيّ، وزارة الأَوقاف – إحياء التُّراث الإسلاميّ، الجمهوريَّة العراقيَّة، الطَّبعة الأُولى، ١٩٧٨م.
- كَنزُ الحُفّاظ في كِتابِ تَهذيب الألفاظ لأَبي يوسُفَ يَعقوبَ بنِ إسحاقَ السِّكّيت، هَذَّبَهُ أَبو زَكَرِيّا يَحيى بنُ عَلِيٍّ الخَطيبُ التّبريزِيّ (٥٠٢ه)، تحقيق الأَب لويس شيخو اليسوعيّ، مكتبة دار التُّراث، القاهرة، د.ط.، ١٤١٦ه/ ١٩٩٥م.
- ما لا يَنصَرِفُ ومَوانِعُ الصَّرفِ بَينَ جُمهورِ النَّحوِيِّينَ والسُّهَيلِيّ، الدُّكتور عبد العظيم فتحي خليل، دار جوامع الكلم، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م.
- مَجازُ القُرآن، أَبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنّى التَّيمِيّ (٢١٠ه)، تحقيق الدُّكتور محمَّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.
- مُحاضَرَةُ الأَبرار ومُسامَرَةُ الأَخيار في الأَدَبِيّاتِ والنَّوادِرِ والأَخبار، مُحيي الدِّينِ بنُ عَرَبِيّ (٦٣٨ه)، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الثّانية، ١٩٧٠م.
- المُحتَسب في تَبيينِ وُجوهِ شَواذِّ القِراءاتِ والإيضاح عَنها، أَبو الفَتحِ عُثمانُ بنُ جِنِّي (٣٩٢ه)، تحقيق عليّ النّجدي ناصف والدُّكتور عبد الحليم النَّجّار والدُّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، المجلس الأَعلى لِلشُّؤون الإسلاميَّة، القاهرة، د.ط.، ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٤م.
- المُخَصَّص، أَبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ إسماعيلَ النَّحوِيُّ اللُّغَوِيُّ الأَندلسِيُّ المعروفُ بِابنِ سِيدَه (٤٥٨ه)، دار الفكر، بيروت، د.ط.، ١٣٩٨ه/ ١٩٧٨م.
- المُذَكَّرُ والمُؤَنَّث، أَبو حاتِمٍ سَهلُ بنُ مُحَمَّدٍ السِّجِستانِيّ (٢٥٥ه)، تحقيق الدُّكتور حاتم صالح الضّامن، دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.
- المُذَكَّرُ والمُؤَنَّث، أَبو الحُسَينِ أَحمَدُ بنُ فارِس (٣٩٥ه)، تحقيق الدُّكتور رمضان عبد التَّوّاب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى.
- المُذَكَّرُ والمُؤَنَّث، أَبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ المُبَرِّد (٢٨٥ه)، تحقيق الدُّكتور رمضان عبد التَّوّاب وصلاح الدِّين الهادي، وزارة الثَّقافة، الجمهوريَّة العربيّة المتَّحدة، د.ط، ١٩٧٠م.
- مَسائلُ في النَّحوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقه، أَبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ السُّهَيليّ (٥٨١ه)، تحقيق الدُّكتور طه محسن، مجلَّةُ المَورِد، وزارة الثَّقافة والإعلام، العراق، المجلَّد الثّامن عشر، العدد الثّالث، خريف عام ١٩٨٩م: ٨٤-١١٠.

- المُطرِب مِن أَشعارِ أَهلِ المَغرِب، أَبو الخَطّابِ عُمَرُ بنُ حَسَنٍ الأَندلسِيُّ الشَّهيرُ بِابنِ دِحيَةَ الكَلبِيِّ (٦٣٣ه)، تحقيق إبراهيم الأَبياري والدُّكتور حامد عبد المجيد والدُّكتور أَحمد أَحمد بدوي، دار العلم للجميع، بيروت، د.ط.، ١٣٧٤ه/ ١٩٥٥م.
- مَعاني الأَبنِيَةِ في العَرَبِيَّة، الدُّكتور فاضل صالح السّامرّائيّ، جامعة الكويت، الكويت، الطَّبعة الأُولى، ١٤٠١ه/ ١٩٨١م.
- مَعاني القُرآن، أَبو الحَسَنِ سَعيدُ مَسعَدَةَ الأَخفَشُ الأَوسَط (٢١٥ه)، تحقيق الدُّكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٤١١ه/ ١٩٩٠م.
- مَعاني القُرآن، أَبو زَكَرِيّاءَ يَحيى بنُ زِيادٍ الفَرّاء (٢٠٧ه)، تحقيق أَحمد يوسف نجاتي ومحمَّد عليّ النَّجّار، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.
- مُفرَداتُ أَلفاظِ القُرآن، الحُسَينُ بنُ مُحَمَّدٍ المعروفُ بِالرّاغِبِ الأَصفَهانيّ (٤٢٥ه)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٢ه/ ١٩٩٢م.
- المفَصَّل في صَنعَةِ الإعراب، أَبو القاسِمِ جارُ اللهِ مَحمودُ بنُ عُمَرَ الزَّمَخشَرِيّ (٥٣٨ه)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م.
- المُفْهِم لِما أَشْكَلَ مِن تَلخيصِ كِتابِ مُسْلِم، أَبو العَبّاسِ أَحمَدُ بنُ عَمَرَ بنِ إبراهيمَ القُرطُبِيّ (٦٥٦ه)، تحقيق محيي الدِّين مستو وآخَرين، دار ابن كثير ودار الكلم الطَّيِّب، دمشق، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٧ه/ ١٩٩٦م.
- المُقتَضَب، أَبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ المُبَرِّد (٢٨٥ه)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأَعلى للشُّؤون الإسلاميّة، القاهرة، د.ط.، ١٤١٥ه/ ١٩٩٤م.
- نَتائجُ الفِكر في النَّحو، أَبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ اللهِ السُّهَيليّ (٥٨١ه)، تحقيق عادل أَحمد عبد الموجود وعليّ محمَّد معوّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٢ه/ ١٩٩٢م.
- النِّهايَةُ في غَريبِ الحَديثِ والأَثَر، مَجدُ الدِّينِ أَبو السَّعاداتِ المُبارَكُ بنُ مُحَمَّدٍ الجَزَرِيُّ المعروفُ بِابنِ الأَثير (٦٠٦ه)، تحقيق محمود محمَّد الطَّناحيّ وطاهر أَحمد الزّاويّ، أَنصار السُّنَّة المحمَّديَّة، باكستان، د.ط.، د.ت.